

20 May 2014

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة عشرة بعد الثلاثمائة والألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في يوم الخميس، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد توشيو سانو (اليابان)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-03852(A)



* 1 5 0 3 8 5 2 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣١٦ لمؤتمر نزع السلاح.

قبل المضي قدماً، أود أن أعبر، باسم مؤتمر نزع السلاح، عن عميق الأسى للأسر المكلومة بعد مأساة العبارة التي وقعت مؤخراً في جمهورية كوريا، وعن خالص تعازينا لشعب تركيا على حادث المناجم. وقد أسفرت هاتان المصيبتان عن فقدان المئات من أرواح الأبرياء، وإننا نعرب عن مؤاساتنا العميقة.

كما أود أن أوجه كلمة وداع إلى السفير خباز الحموي ممثل الجمهورية العربية السورية والسفير خوسيه لويس بالماسيدا ممثل شيلي، اللذين سيغادران قريباً موقعيهما كسفيريْن لدى مؤتمر نزع السلاح. وباسم المؤتمر، أتمنى لهما النجاح في مهامهما الجديدة.

وقبل الانتقال إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم، أود أن أذكر أنه، وفقاً للمقرر الوارد في الوثيقة CD/1978، المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤، فستبدأ الجلسات غير الرسمية في إطار جدول الأنشطة غداً بشأن بندي جدول الأعمال ١ و٢، مع التركيز على نزع السلاح النووي. وأود أن أبلغكم بأن مصر ستدعو خبيراً من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لحضور جلسة يوم الخميس، ٢٢ أيار/مايو. وإنني أخطركم جميعاً الآن، لأن الجلسات الموضوعية غير الرسمية ستبدأ غداً وأفترض أنه ليس ثمة اعتراضات على ذلك.

وسأنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم، وأعطي الكلمة للأمين العام للمؤتمر بالنيابة، السيد مايكل مولر.

السيد مولر (الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أحاطبكم اليوم. وقد شغلت حتى الآن منصب الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لدى هذه الهيئة لمدة ستة أشهر، وإنني ممتن للدعم الذي قدمتموه لي جميعاً خلال هذه الأشهر.

ورأيت أن انقضاء فترة الستة أشهر ستكون فرصة جيدة لتبادل بعض الأفكار استناداً إلى تقريرتي عن التفاعلات والملاحظات خلال الشهور الماضية بشأن الكيفية التي يمكننا بها زيادة تعزيز نزع السلاح والقيام في نهاية المطاف بإعادة تنشيط الولاية التفاوضية التي منحها المجتمع الدولي لمؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي أن أبدأ بالتذكير ببعض النجاحات الحديثة العهد لنزع السلاح كتذكارة بأن من الممكن إعادة تشكيل العقد الاجتماعي الدولي الذي ساعد على وضع بعض الركائز الأساسية للأمن الدولي، بما في ذلك هذا المؤتمر.

ففي مجال أسلحة الدمار الشامل، قد ووجه استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا في العام الماضي بتصد دبلوماسي قوي. ونتيجة لذلك، فقد أُزيل ما يزيد على ٩٠ في المائة من الأسلحة الكيميائية في البلد حتى الآن، رغم أن النزاع ذاته ما زال مستمراً بعواقب إنسانية مريعة.

وقد أنشأ توقيع معاهدة تجارة الأسلحة في العام الماضي نظاما رقابيا يتعلق بجميع فئات الأسلحة التقليدية الرئيسية التي تحتل مجتمعة مرتبة القاتل الأول في تاريخ البشرية. وفي حين أن المعاهدة لا تتناول جميع التحديات ذات الصلة بالأسلحة التقليدية، فإن دخولها حيز التنفيذ - الذي أمل أن يحدث قريبا - سيكون معلما بارزا في تاريخ نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

كما أود أن أشيد بعمليتين حديثتي العهد شارك فيهما الكثيرون منكم، وهما: فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى واجتماع الخبراء غير الرسمي بشأن منظومة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل - الذي عقد في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة - والذي شاركت فيه في الأسبوع الماضي دول أطراف وخبراء خارجيون في تبادل مثمر للآراء بشأن هذه الفئة من الأسلحة المستحدثة.

ورغم أن هاتين العمليتين تجربان خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح، فإن النتائج الإيجابية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في النهوض بجدول أعمال المؤتمر وتعزيز السلام والأمن الدوليين. ولكن هناك الكثير مما ينبغي القيام به، لا سيما في تحقيق رؤيتنا المشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية.

وقد عزز مؤتمر ناياريت، الذي عقد في آذار/مارس الماضي، بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، استنادا إلى مؤتمر أوصلو لعام ٢٠١٣ بشأن الموضوع نفسه، الوعي بالخسائر الكارثية التي يمكن أن يحدثها أي استخدام - متعمد أو عرضي - لقنبلة نووية على كل جانب من جوانب الحياة البشرية. وبالنسبة للبشرية، فلن يتحقق الأمن الحقيقي والتحرر من الخوف، طالما وجدت أسلحة نووية.

وقد عاد الكثيرون منكم للتو من نيويورك، حيث شاركتكم في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥. ونظام معاهدة عدم الانتشار ما زال يواجه تحديات بسبب بطء التقدم المحرز في نزع السلاح النووي. وقد يخبرنا المهندسون بأن الجهاز المزدهم يحتاج إلى إصلاح شامل من حين إلى آخر. وهذا صحيح أيضا في عالم الدبلوماسية والسياسة، حيث لم تعد المعاهدات والداستاتير والقرارات متوافقة مع الوقائع التي يجري استعراضها وتحديثها في نهاية المطاف. وقد ظلت آلية نزع السلاح - وبخاصة مؤتمر نزع السلاح - في حالة ركود لفترة طويلة جداً. وعملكم في هذه القاعات لم يتجاوز مجرد مناقشات ومداولات حول بنود جدول الأعمال لسنوات مفرطة الكثرة.

وفي حين أفكر في الهدف الطموح المتمثل في تنشيط آلية نزع السلاح الأوسع نطاقا، فما زلت أعتقد أن المؤتمر، حتى في شكله الحالي، يمكنه، بالإرادة السياسية لأعضائه، أن يركز على قوة دفعه المتجددة الحديثة العهد.

ودعوني أوضح بمزيد من التفصيل ما يمكن أن يترتب على قوة الدفع المعززة هذه.

أولاً، فرغم عدم وجود توافق في الآراء على بدء المفاوضات بشأن أي بند من بنود جدول أعمال المؤتمر الأساسية الأربعة - نزع السلاح النووي، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي - فهناك مجالات اتفاق وأرضية مشتركة بشأن كل مسألة.

وما زلت أعتقد - مع الاعتراف تماماً بأنه لا يتفق معي الجميع - أننا غير مضطرين لانتظار حدوث توافق كامل في الآراء بشأن كل شيء قبل بدء المفاوضات. وأود أن أدعوكم إلى النظر في إجراء مفاوضات بشأن المجالات التي تشكل أرضية مشتركة، بغية التوصل في النهاية إلى إعداد اتفاقيات إطارية يمكن أن تلحق بها بروتوكولات موضوعية لاحقاً. وهذه ليست فكرة جديدة. فاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الخمسة تعد مثالا حيا لذلك. ويتجسد مثال آخر في الاقتراح البرازيلي المقدم في عام ٢٠١٠ لوضع معاهدة جامعة بشأن المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

ومن ثم، يمكن أن يكون أحد أهداف جدول الأنشطة الذي اعتمدته مؤخرًا هو تحديد المجالات ذات الأرضية المشتركة بشأن كل من هذه المسائل الأساسية وإحالتها إلى الفريق العامل غير الرسمي.

وثانياً، لا يجدر بمؤتمر نزع السلاح، لكي يُحدث أثراً، أن يقتصر هدفه على التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً فقط، حتى إن كان هذا هو الهدف المثالي وهو ما نتوقه جميعاً. فيمكن أن يكون ثمة مسوغ أيضاً لاستكشاف مسائل يمكن التفاوض بشأنها على نظم طوعية ملزمة سياسياً.

وثالثاً، فيما يتعلق بأساليب عمل المؤتمر، التي يرى الكثيرون أنها السبب الجذري، أو على الأقل جزء من القضية، للحمول الذي طال أمده، أود أن أكرر دعوة سلفي إلى إنشاء هيئة فرعية بشأن هذه المسألة. وبما أنكم ستجتمعون خلال الفترة المتبقية من دورة عام ٢٠١٤، وذلك إلى حد كبير في الإطار غير الرسمي للفريق العامل غير الرسمي وفي إطار الجدول الزمني للأنشطة، فلنكم تودون النظر في إجراء مناقشات مركزة بشأن استعراض أساليب عمل المؤتمر خلال الفترات المخصصة للجلسات العامة.

ولا ينبغي لهذا الاستعراض أن يعني إعادة صياغة كل قاعدة من القواعد الإجرائية، التي بنح العديد منها في تنظيم عمل هذه الهيئة على مدى عقود عديدة. بل إنه سيتيح فرصة لتدوين بعض الممارسات الفضلى التي استجدت. ومنذ بداية هذه الدورة، قد رحبنا جميعاً بروح التعاون والاستمرارية التي اتسم بها عمل الرؤساء الستة للمؤتمر في دورة عام ٢٠١٤، بغض النظر عن تجمعاتهم الإقليمية. وفي حال عدم وجود رئاسة لمدة أطول حسبما دعا إليه الكثيرون، فيمكن لهذه الاستمرارية أن تكفل إيلاء جميع الرؤساء أقصى قدر من الاهتمام ومزيداً من الدعم للمؤتمر، ومن ثم توفير أقصى قدر من الاتساق في عمله. ولذلك أود أن أدعوكم إلى دعم

اضطلاع الرؤساء الستة بدور استباقي ومنسق، حتى وإن لم يتخذ التجمع صفة رسمية، لكي تتمكن من مواصلة الاستفادة من الأثر الإيجابي للتفاهم خلال هذه الدورة.

ورابعا، في العام الماضي أتاحت مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن وضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف فرصة لتلاقح الأفكار بين الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني. وقد أشار الكثيرون إلى تلك التجربة كنموذج من النماذج المفيدة التي ينبغي أن تُستلهم في أعمال المؤتمر. وفي هذا الصدد، أقترح أن ننظروا، كخطوة عملية أولى قبل نهاية السنة، في عقد مؤتمر غير رسمي بشأن نزع السلاح/ممتدى للمجتمع المدني، يستضيفه الأمين العام للمؤتمر. وإذا كانت التجربة بناءة، فيمكنكم أن تقرروا عندئذ عقدها كم مناسبة متكررة حتي يحين الوقت الذي قد تعتمدون فيه النظام الداخلي للمؤتمر من أجل إتاحة قدر أكبر من التفاعل الرسمي مع المجتمع المدني.

هذه بضع أفكار أطرحها للنظر فيها وإجراء مزيد من المناقشات حولها، وأعرضها مع اعتقادي الراسخ في قيمة المؤتمر بصفته المحفل الدائم الوحيد لنزع السلاح المتعدد الأطراف وبروح من المسؤولية المشتركة من أجل السماح له بالوفاء بمهمته.

وفي معرض نظرنا في النظام الداخلي والمسائل والإجراءات المؤسسية، يجب ألا يغيب عن بالنا أبدا الهدف الجامع للمؤتمر، ألا وهو الإسهام في عالم أفضل. وعدم القيام بذلك على مدى السنوات الـ ١٨ الماضية لا يشكل وصمة على جبين الأمم المتحدة فحسب، بل يهدد بزيادة تقويض الثقة التي لدى من نخدمهم في قيمة وأهمية تعددية الأطراف.

والمؤتمر لا يوجد في حالة عزلة، ونحن لا نجتمع في فراغ هنا في جنيف. وعواقب العجز عن الاتفاق في هذه القاعة تتجاوز قصر الأمم وتتجاوز حتى مسألة نزع السلاح. فعمل المؤتمر جزء لا يتجزأ من الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى بناء عالم أكثر أمنا وأمانا حيث يمكن أن تزدهر البلدان والمجتمعات المحلية.

وإن من واجبنا الأخلاقي أن نكفل إسهام المؤتمر في ذلك الجهد الجماعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مولر على بيانه. والمتكلم التالي على القائمة هو السيد فاسيلييف من الاتحاد الروسي، الذي سيطلعنا على عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي أنهى أعماله العام الماضي.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): من دواعي سروري البالغ أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح اليوم. وأنا ممتن أيضا للفرصة التي أتيحت لي للقاء أصدقاء قدامى من حياتي السابقة كدبلوماسي وللترحيب بزملاء جدد في هذا المكان التاريخي. وبالرغم من أنني أجلس خلف اللوحة التي تحمل اسم الاتحاد الروسي، فسأتكلم الآن بصفتي رئيس فريق الخبراء

الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وسأطلعكم على نتائج أعمال الفريق في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

(تكلم بالإنكليزية)

ولهذا الغرض سأنتقل إلى التكلم بالإنكليزية. وعلى الرغم من أن التقرير يمثل ناتج عمل ١٥ خبيراً، يمثلون أوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وسري لانكا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، والمملكة المتحدة، ونيجيريا، والولايات المتحدة، وروسيا، فهو أيضاً نتيجة التدخلات التي ساهم بها العديد من الدول الأخرى التي قدمت آراءها استجابة لقرارات الجمعية العامة بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء ولطلب فريق الخبراء الحكوميين بصورة مباشرة، وكذلك نتيجة لتفاعل الفريق مع المنظمات والهيئات الدولية الأخرى، من قبيل تلك الموجودة هنا في جنيف - الاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية - ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التي يقع مقرها في فيينا. ولعل بعضكم يتذكر أنني قدمت إحاطة عن مداورات الفريق إلى مؤتمر نزع السلاح وإلى مؤتمر الفضاء السنوي الذي نظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح العام الماضي؛ وتلقيت ردوداً من بعض الوفود ومن منظمات غير حكومية، نظر فيها الفريق.

واعتمد تقرير الفريق في آب/أغسطس ٢٠١٣ ثم أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء من خلال القرار ٦٨/٥٠. وأود أن أؤكد أن ذلك كان أول توافق آراء جرى التوصل إليه بشأن هذه المسألة؛ ومن الجدير بالذكر أيضاً أن كلا من الولايات المتحدة والصين والاتحاد الروسي اشترك في تقديم مشروع القرار الأصلي.

وتعكس الدراسة، التي أجريت بعد ٢٠ سنة من التقرير السابق للأمم العام للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، تنامي اعتماد البشرية على استخدامات الفضاء والزيادة الهائلة في عدد الجهات الفاعلة في أنشطة الفضاء الخارجي. واليوم، هناك أكثر من ١٠٠٠ سائل عامل في مداره؛ ويملك أكثر من ٦٠ من الدول والاتحادات الحكومية والكيانات تلك الأصول أو يتولى تشغيلها. ويتزايد عدد الدول التي تتراد الفضاء أو تزيد من قدراتها ومواردها المرتبطة بالفضاء.

وقد أنجز الكثير بالفعل، ونحن لا نحاول اختراع العجلة من جديد. وأقر الفريق بأن الصكوك والمعاهدات الدولية القائمة بشأن الفضاء الخارجي تتضمن عدداً من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. ولدينا أيضاً عمليات ثنائية لتبادل المعلومات بين الدول والكيانات الرئيسية المرتادة للفضاء. وتعمل منظمات من قبيل الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وفقاً لإجراءات محددة لتنظيم مجموعتها المتنوعة من الأصول الفضائية. وفي الوقت نفسه، اتفق الخبراء على أن هناك ثغرات في الآليات القائمة وعلى ضرورة اتخاذ المزيد من التدابير لمعالجة التحديات المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي.

وأشار الفريق إلى العمل الجاري على عدة مسارات. وتشمل ذلك عمل الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والعمل الذي يجري بقيادة الاتحاد الأوروبي للتشجيع على وضع مدونة دولية لقواعد السلوك، والمناقشات في لجنتي الجمعية العامة الأولى والرابعة. ولدينا أيضا مبادرات يقوم بها بعض الدول، أو مجموعات من الدول، بشأن أمن الفضاء. وبالطبع، يتعلق أحد بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ وقدمت روسيا والصين في هذا المنتدى في شباط/فبراير ٢٠٠٨ مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

ونتيجة للمناقشات التي أجريت في ثلاث دورات والعمل المكثف فيما بين الدورات، خرج الفريق بتقرير تضمن استعراضا للخصائص العامة والمبادئ الأساسية لتدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي إضافة إلى سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين تلك الخصائص والمبادئ. وأشجعكم على قراءة التقرير، الذي يرد في الوثيقة A/68/189. وفهمتم أن الأمين العام للأمم المتحدة أحاله بالفعل على نحو ما هو مطلوب في القرار ذي الصلة.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى الأمور الأساسية فيه. فقد حدد الفريق فئات ومعايير لتدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. واتفق أيضا على ضرورة أن تكون التدابير المقترحة ذات طابع طوعي غير ملزم قانونا، دون المساس بتنفيذ التدابير التي تشكل جزءا من الالتزامات القائمة الواقعة على عاتق الدول الأعضاء الأطراف في تلك الترتيبات.

ولا يمكن أن تشكل تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي بديلاً للترتيبات الملزمة قانونا. وينبغي للدول أن تنظر في الانضمام إلى جميع الترتيبات ذات الصلة.

ويتضمن التقرير توصيات محددة لتعزيز شفافية أنشطة الفضاء الخارجي. وتشمل هذه التوصيات: تبادل المعلومات المتعلقة بسياسات الفضاء، ومبادئ وأهداف سياسات الفضاء الخارجي للدول، وبالنفقات العسكرية الرئيسية ذات الصلة بالفضاء الخارجي، وغير ذلك من أنشطة الأمن الوطني؛ وتبادل المعلومات والإخطارات بشأن مسائل من قبيل البارامترات المدارية للأجسام المحلقة في الفضاء الخارجي والالتحامات المدارية المحتملة، وبشأن الأخطار الطبيعية المتوقعة في الفضاء الخارجي وعمليات إطلاق المركبات الفضائية؛ وإخطارات الحد من المخاطر، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمناورات المقررة، وعمليات العودة إلى الغلاف الجوي الشديدة الخطورة والخارجة عن السيطرة وغيرها من حالات الطوارئ وعمليات الانفصال المدارية المتعمدة.

ويتمثل أحد التدابير الهامة لبناء الثقة في الاتصالات بمواقع ومرافق الإطلاق الفضائي وزيارتها. وأوصى الفريق بضرورة تعزيز التنسيق والتفاعل بين المشاركين في أنشطة الفضاء الخارجي، بمن فيهم وكالات الفضاء الوطنية والمنظمات الدولية ذات الولايات المحددة، إضافة إلى المشغلين التجاريين.

وأظهرت مداولات الفريق أنه يمكن حل الكثير من المسائل ذات الأهمية من خلال التفاعل والحوار. واستُنتج أيضا أن الفريق نفسه يمثل أداة جيدة لبناء الثقة. وقد شكل بالنسبة لي شخصا فرصة للاطلاع على تنوع المهام - السياسية والتقنية والعلمية - التي تقوم مختلف المنظمات وهيئات الأمم المتحدة بتنفيذها في سياق معالجة المسائل المتعلقة بأمن الفضاء. وخرجت بقناعة راسخة بأنه يمكن إنجاز الكثير إذا حققنا التأزر فيما بينها.

وقد دأب زملائي الخبراء في الفريق على تأكيد أننا، إضافة إلى كوننا طموحين، يجب أن نكون واقعيين إذا أردنا أن ننظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمشغلون جديا في هذه الدراسة. ومن هذا المنطلق حاولنا تقديم مقترحات تكون عملية وقابلة للتنفيذ ولا تقوض الحقوق السيادية للدول أو أمنها. ومن هذا المنظور، أود مرة أخرى أن أشدد على أن التدابير الواردة في التقرير ذات طابع طوعي، والكثير منها جزء من الصكوك القائمة.

وسأنتقل الآن إلى استنتاجات الفريق وتوصياته.

فقد شجع الفريق الدول على استعراض وتنفيذ التدابير المقترحة لكفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي من خلال الآليات الوطنية ذات الصلة.

وأوصى الفريق بالمشاركة العالمية في الإطار القانوني القائم المتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي والتقييد به.

وأوصى الفريق بضرورة أن تقرر الجمعية العامة سبل المضي قدما بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، بوسائل منها إحالة التوصيات الواردة أعلاه إلى عدد من الجهات من بينها مؤتمر نزع السلاح للنظر فيها.

ودعا الفريق الأمين العام للأمم المتحدة إلى تعميم التقرير على جميع الكيانات والمؤسسات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لكي يتسنى لها تقديم المساعدة في تنفيذ استنتاجاته وتوصياته على نحو فعال.

وبالطبع يأتي الآن السؤال الأبدي: أنكون أو لا نكون؟ هل ستؤدي الدراسة والتقرير الغرض منهما أم هل سيكونان مجرد ملف آخر على الرف في المحفوظات؟ وللنظر من هذا المنظور، أود أن أتكلم بصفتي الوطنية وأشاطركم بعض أفكار.

(تكلم بالروسية)

من الواضح أن تقرير الفريق والتدابير المقترحة فيه لكفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي لا يشكلان حلا شاملا للتحديات الأمنية الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي رأيي، ينبغي أن تعمل التدابير كنوع من الحافز على القيام بالمزيد من العمل في المحافل المتعددة الأطراف - ومؤتمر نزع السلاح هو، بالطبع، أحد هذه المحافل وكذلك على قيام هيئات أخرى تبحث في المسائل المتصلة بالأمن في الفضاء بالنظر فيها. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن

هذه التدابير اختيارية وبوسع المجتمع الدولي أن ينتقي منها التدابير التي يكون مستعدا لأخذها على عاتقه وجاهزا لتنفيذها.

وقد شجعت الجمعية العامة في قرارها ٥٠/٦٨ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على استعراض وتنفيذ التدابير المقترحة لكفالة الشفافية وبناء الثقة عن طريق الآليات الوطنية المناسبة. وأرى أن الدول التي لديها قدرات في مجال الفضاء الخارجي والتي تدير برامج فضائية هي التي ينبغي أن تتولى زمام القيادة ثم تقدم التقارير عما فعلته في هذا المجال.

وقد التزم الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٤ بسياسة عدم المبادرة إلى نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وبعد مرور بعض الوقت، انضمت إلينا في هذا الالتزام الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي وعدد من البلدان الأخرى. وأحدث مثال على ذلك هو البرازيل. وسنواصل هذه الجهود في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة.

وفي لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، اقترحت روسيا المزيد من التدابير لتحسين استمرارية أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، لا سيما بناء على المقترحات الواردة في تقرير الفريق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تصبح التعديلات المحددة في تقرير الفريق أساسا لنظام دولي لتبادل المعلومات والبيانات. واقترحنا أيضا دراسة إمكانية القيام، تحت رعاية الأمم المتحدة، بإنشاء مركز شامل لرصد الفضاء القريب من الأرض والمعايير التي يمكن استخدامها لإزالة الأجسام من مدارها في الفضاء. وهذا أمر في غاية الأهمية للجهود الرامية إلى السيطرة على الحطام الفضائي. وغني عن القول أننا، هنا في المؤتمر، على استعداد لمواصلة الحوار المتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي لبحث المسائل ذات الصلة بالأمن في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن هذه المناقشات يمكن، من بين أمور أخرى، أن تسهم أيضا في تحقيق الانضمام العالمي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاتفاقيات الدولية القائمة المتعلقة بأمن الفضاء.

وإلى جانب زملائنا من الصين، ستواصل روسيا بذل جهودها للترويج لمشروع المعاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وقد أعدنا صيغة جديدة من الوثيقة، تعكس التعليقات الواردة من الدول الأعضاء خلال المشاورات التي أجريت قبل بضع سنوات هنا في جنيف. وكما جاء في الصيغة الأصلية لمشروع المعاهدة، ستكون تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي جزءا من آلية رصد وامتنال المعاهدة التي ستبرم في نهاية المطاف. ونتابع أيضا الجهود الجارية داخل الاتحاد الأوروبي للتشجيع على وضع مدونة دولية لقواعد السلوك ونقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في هذا المسعى.

وفيما يتعلق بتضافر الجهود، أود أن أدعو الوفود، وأيضا أمانة مؤتمر نزع السلاح وأمانة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، إلى النظر في إحدى التوصيات الواردة في التقرير، وهي على وجه التحديد، تنظيم اجتماع مشترك للجنة الأولى والرابعة التابعتين للجمعية العامة

للنظر في المسائل العامة لأمن الفضاء التي تتسم بالأهمية لكل من الجوانب المدنية والعسكرية التي تعنيان بها.

وكما ترون، لدينا جدول أعمال طموح للغاية لضمان أمن الفضاء، ومن الواضح أن الكثير يقع على عاتقكم.

وفي الختام، أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة للتحديث إليكم وأتطلع إلى إجراء مناقشة فنية خلال المناقشات المواضيعية المقبلة - التي سيكون حسنا بالطبع أن نراها تجري في إطار برنامج عمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فاسيلييف على بيانه. والمتكلم التالي هو السفيرة غولبيرغ ممثلة كندا، التي ستقدم لنا نظرة عامة عن العمل الجاري الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين بشأن الجوانب الممكنة التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة.

السيدة غولبيرغ (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمح لي أن أهنيئك على تقلدك منصب الرئاسة. ومن المؤكد أننا نتطلع إلى العمل معك خلال فترة تقلدك هذا المنصب.

وقبل أن أشرع في إبداء تعليقاتي بشأن فريق الخبراء الحكوميين، اسمح لي أيضا أن أعرب بدوري عن التعاطف مع تركيا وجمهورية كوريا على المأساتين اللتين وقعتا فيهما مؤخرا.

وأود أيضا التنويه بالتعليقات التي أدلى بها الأمين العام بالنيابة، وإننا نتطلع بالتأكيد إلى دراستها بمزيد من الدقة. فجميعنا نرغب، كما أشار الأمين العام، في أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح الاضطلاع بولايته بصفته الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في العالم. وبإدائي ذي بدء، أقدر عرضَه مقترحاتٍ لاستعراض إجراءات المؤتمر. وهذا أمر دعت إليه كندا منذ وقت طويل، ونحن بالتأكيد ننظر باستحسان إلى اقتراحه عقد مؤتمر خاص لنزع السلاح/اجتماع للمجتمع المدني، إنما ننتظر الاطلاع على النسخة الخطية من ملاحظاته.

والآن، وإذ أنتقل إلى الكلام بصفتي رئيسة فريق الخبراء الحكوميين، أشكرك، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمناقشة عملنا. لقد اجتمع، في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ١١ نيسان/أبريل في جنيف، فريقُ الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة ليُقدم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الوارد بياؤها فيها، دون التفاوض بشأنها. وقد تشرفت باختيار أعضاء الفريق لي رئيسةً للفريق. وهذه هي الصفة التي أحاطبكم بها اليوم. إنما أود أن أشدد على أن الموجز الذي سأقدمه يعبر عن انطباعاتي أنا شخصيا بشأن عمل الفريق؛ ولا يمثل موقفا

اتفق عليه الخبراء الخمسة والعشرون المشاركون في الفريق، وهو بالطبع لا يمسّ مداولاتنا وتوصياتنا الختامية.

كانت الدورة الأولى للفريق موضوعية وشهدت درجة كبيرة من التفاعل. وكانت أول مرة منذ عقدين من الزمن تقريبا تناولت فيها الدول مسائل تقنية عديدة قيد النظر بتلك الدرجة من التعمق. ومع الأخذ في الاعتبار أن الفريق بذاته لن يتفاوض على إبرام معاهدة، فقد شجعتُ الفريق، بصفتي رئيسه، على التركيز في عمله على ما يمكن أن يقدمه من قيمة مضافة إلى المفاوضين، عن طريق إجراء تحليل قائم على الحقائق، ومحاميد من حيث السياسات، بشأن جميع جوانب أي معاهدة مقبلة. وحسب الاقتضاء، سعينا أيضا إلى فهم السياق السياسي الأوسع الذي نعمل فيه.

ففي الأسبوع الأول، استمع الفريق إلى عروض أولية لمنظورات الخبراء بشأن مجموعة من الجوانب المحتملة لمعاهدة مقبلة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، ونظر أيضا في الآراء التي أبدتها ١٧ دولة أو كيانا من غير الأعضاء في الفريق والواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/68/154 و A/68/154/Add.1. وساد اتفاق واسع على أن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى ينبغي أن يظل من أولويات الدوائر الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح. وأعاد الخبراء تأكيد أهمية تقرير شانون والولاية الواردة فيه، بما في ذلك تركيزه على وضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دوليا وفعليا. وبالفعل، لاحظتُ أن آراء معظم الخبراء، إن لم أقل جميعهم، كانت متشابهة إلى حد كبير في عدد من المسائل. وكانت هناك أيضا بالتأكيد مسائل أُبدت بشأنها وجهات نظر مختلفة، بينما تباينت المواقف كثيرا بشأن عدد قليل من المسائل. وستتطلب هذه المسائل مزيدا من المناقشة والتحليل مع استمرار الفريق في عمله.

وفي الأسبوع الثاني، ركز الفريق على التفاصيل التقنية بشأن التعاريف وبعض جوانب التحقق. وفي الوقت الذي ركزنا فيه على هذه المسائل المحددة، كان هناك إقرار واسع النطاق بوجود ترابط دينامي فعلي بين تعاريف المعاهدة ونطاقها والتحقق منها، وأنه لا يمكن معالجة أي مسألة معالجة مستوفاة في عزلة عن المسائل الأخرى. وبناء على ذلك، سيُجري الفريق، في دورته المقبلة، مزيدا من المناقشات المفصلة بشأن نطاق المعاهدة وسيُناقش كذلك مسألة التحقق بمزيد من التفصيل، ومن المرجح أن يعاود النظر في المسائل الأخرى التي تطرق إليها بشكل تمهيدي.

وعلى العموم، شعرت أن الاجتماع الأول للفريق كان مثمرا للغاية، رغم أنه لا يزال أمامنا الكثير لإنجازه. وسيُعقد اجتماعنا القادم في آب/أغسطس، وستليه دورتان إضافيتان في عام ٢٠١٥. ومن ثم فمن السابق لأوانه جدا الكلام عن النتائج. ولكني واثقة من أن الفريق سيتمكن من تدارس جميع جوانب المعاهدة على نحو شامل، ويحدوني التفاؤل في أن تفضي هذه الدراسة إلى تقديم تقرير إلى الأمين العام سيكون مرجعا قيما للمفاوضين في المستقبل.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الشعور الذي بدا واضحا لدى معظم الخبراء الحاضرين، إن لم يكن جميعهم، هو الأسف على عدم الوصول بعد لمرحلة التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو حتى إبرامها. وشدد كثير من الخبراء على أهمية أن يكون مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التي تتفاوض بشأن هذه المعاهدة، في إطار برنامج عمل متوازن. وفي الواقع، فعلى قدر ما أرى العمل الذي يقوم به الفريق عملاً قيماً، ما زلت أأمل أن ينتهي عمل الفريق وتُحال مساعيه إلى المؤتمر، متى قُبِلَ المؤتمر ونقذ برنامج عمل شامل ومتوازن يشمل التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وإلى أن يحدث ذلك، سيواصل الفريق مداولاته بهدف الإسهام بشكل جوهري في إرساء السلام والأمن العالميين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة غولبيرغ على بيانها وعلى العبارات الطيبة التي وجهتها إليّ الرئاسة. وأود أن أعطي الكلمة الآن للسفير دينغو، سفير كوستاريكا، الذي سيُطلعنا على العمل، الذي قام به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، في جنيف في عام ٢٠١٣.

السيد دينغو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمح لي بتهنئتك على تقلدك منصب رئيس هذه الهيئة الهامة. ويشرفني أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح بصفتي رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وقد صادف ١٤ أيار/مايو الماضي مرور سنة على انطلاق عمل الفريق العامل، ولا يسعني إلا أن أقول، باسم بلدي وباسمي شخصياً، إنها كانت تجربة مرضية جداً تبعث على التفاؤل بشأن المستقبل. ويسرني أن أرى اليوم في هذه القاعة الكثير من أولئك الذين تعاونوا في هذه العملية، وكذلك الكثير ممن شاركوا بنشاط في الفريق العامل. لقد افتقدتكم. ولم نكن لنعدّ هذا التقرير الذي أعرضه اليوم دون تعاونكم وإسهامكم. ويسرني أيضاً أن أرى ممثلي بلدان أخرى قُتررت عدم المشاركة في الفريق العامل، ولكنها أساسية في أي عملية لنزع السلاح النووي.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وردا على تفشي الإحباط إزاء الشلل الذي أصاب المؤتمر منذ عام ١٩٩٧ وعدم التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالوفاء بالتزاماتها بالعمل نحو نزع السلاح على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اعتمدت الجمعية العامة - بأغلبية ساحقة - القرار ٥٦/٦٧ بشأن إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف؛ وبعد ذلك اجتمع الفريق العامل لمدة تصل إلى ١٥ يوماً في جنيف على مدى عام ٢٠١٣.

وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، وبعد أن رشحتني شيلي، انتخبني الفريق العامل رئيساً له. واعتبرت ذلك بمثابة تقدير لسجل كوستاريكا ومكانتها الأدبية في مجال نزع السلاح النووي. وفي الفترة من ١٤ آذار/مارس إلى ٣٠ آب/أغسطس، عند العمل على اعتماد التقرير النهائي، كُرسَت ساعات لا تحصى وجهود هائلة إلى الفريق العامل، ويمكن تصنيف ما قام به من عمل في مرحلتين. المرحلة الأولى التي استمرت حتى ٢٤ أيار/مايو هي ما اعتبره مرحلة التقييم. وبما أنها كانت أول مرة يجتمع فيها فريق عامل تابع للجمعية العامة من هذا القبيل في جنيف، فلم تكن هناك إجراءات راسخة. ويضاف إلى ذلك أن صياغة القرار كانت شديدة التعقيد، حيث خولت للرئيس صلاحية واسعة في تنظيم أعمال الفريق. وقررت أنه من الضروري، قبل بدء العمل على المقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، أن نطلع على ما يتصل بذلك من نظريات، وصكوك دولية، ومواقف وطنية أو إقليمية. ولعل ذلك ساعد في تهيئة ظروف تتيح فرصاً متكافئة للعديد من الوفود التي لم يسبق لها أن حضرت للنقاش أو التفاوض بشأن نزع السلاح النووي. وفي الفترة من ١٤ آذار/مارس إلى ١٤ أيار/مايو، التقيتُ، مغتنماً فرصة انعقاد الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ هنا في جنيف في نيسان/أبريل، بأكثر من ٢٠ ممثلاً من ممثلي البلدان والمجتمع المدني للاستماع إلى ما يتوقعونه من الفريق العامل. وتمكنت من تحديد المتكلمين المحتملين في اجتماعات أيار/مايو وكذلك مديري حلقات النقاش المقررة. وفي الفترة من ١٤ إلى ٢٤ أيار/مايو، عُقدت أولى الاجتماعات، وسلسلة من الحلقات الحوارية للاطلاع على الإسهامات التي سبق أن تلقوها. وتوجد أسماء من شاركوا في حلقات النقاش، الذين أشكرهم على مشاركتهم، في التقرير الذي أعرضه اليوم والذي يحمل الرمز A/68/514؛ ولذلك، سأقتصر على ذكر المواضيع التي تناولتها كل حلقة نقاش.

فقد كانت مواضيع حلقات النقاش كما يلي: (أ) الالتزامات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي؛ (ب) مناطق خالية من الأسلحة النووية؛ (ج) مبادرات ومقترحات أخرى؛ (د) الدروس المستخلصة في ما يخص الشفافية وبناء الثقة والتحقق؛ (هـ) رؤى بشأن الإطار اللازم لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه؛ (و) القانون الدولي المتصل باستخدام الأسلحة النووية؛ (ز) تناول مسألة نزع السلاح النووي من زوايا مختلفة؛ (ح) الأدوار والمسؤوليات في مجال نزع السلاح النووي؛ (ط) التثقيف في مجال نزع السلاح النووي. وأود أن أشير إلى أن حلقة النقاش الأخيرة جرت أثناء الاجتماع الذي عُقد في آب/أغسطس. وبفضل المؤهلات العالية للمشاركين في حلقات النقاش والمتكلمين الذين أخذوا الكلمة، والجو غير الرسمي الذي عُقدت فيه الاجتماعات، يمكن القول بأن هذه الاجتماعات تعد سلسلة المناقشات الأكثر موضوعية مقارنة بالمناقشات التي جرت في السنوات الأخيرة بشأن نزع السلاح النووي. ونظراً، ربما، لجدّة المناسبة أو نظراً لما انتظر منها، فقد حضر العديد من الباحثين والمحللين من مجموعة واسعة من البلدان، أو أخلوا التزامات سابقة ليحضروا ويعربوا عن

أفكارهم ويشاركوا بمعارفهم في حلقات النقاش. وقال العديد منهم إن أخذهم في الاعتبار كان شرفاً كبيراً لهم. وأتوجه بالشكر والتقدير إليهم.

أما المرحلة الثانية فهي ما أُسميه مرحلة المقترحات. ففي نهاية الجلسة الأخيرة في ٢٤ أيار/مايو، أعلنتُ أننا سنشرع في تقديم المقترحات. ودعوت لتقدم ورقات عمل، يمكن أن تكون إما انفرادية أو مقدمة من مجموعات. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، عقدنا جلسة صباحية أُلقت فيها كلمة أنجيلا كين، وهي ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، واغتنمنا الفرصة لعرض ورقات العمل التي سبق إعدادها. وكُرِّثُ الدعوة إلى تقديم مقترحات حتى يكون بوسع البلدان الأخرى ومنظمات المجتمع المدني تقديم ورقات إضافية. وخلال الصيف، عملنا على وضع هيكل لاجتماعات آب/أغسطس وعلى تحديد من سيقومون بأدوار أصدقاء الرئيس ليتولوا إدارة النقاش عند مناقشة المقترحات. وفي الأسبوع الممتد من ١٩ إلى ٢٣ آب/أغسطس، تم تدارس جميع المقترحات بشأن المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وقُسم العمل ليندرج ضمن ستة مواضيع رئيسية هي: (١) كيفية المضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف؛ (٢) العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار في ما يخص نزع السلاح النووي؛ (٣) استعراض دور الأسلحة النووية في السياق الأمني للقرن الحادي والعشرين؛ (٤) دور القانون الدولي في إحراز تقدم في المفاوضات؛ (٥) دور الدول وغيرها من الجهات الفاعلة في إحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح النووي؛ (٦) أي ممارسات أخرى. وما أن انتهت هذه الاجتماعات، قُمت، بفضل المساعدة القيمة من مجموعة أصدقاء الرئيس، بإعداد تقرير نهائي، عرضته يومي الثلاثاء ٢٧ آب/أغسطس والجمعة ٣٠ آب/أغسطس، وتم اعتماده، وإن كان بعد أن نفذ الوقت المتاح لذلك.

سيدي الرئيس، إذا سمحت لي، أود أن أستخلص، بصفتي الشخصية، بعض الاستنتاجات بشأن هذه العملية. إن النتائج التي حققها الفريق العامل نتائج إيجابية للغاية؛ وما تحقّق لي توقعات جميع المعنيين وفاقها. ومن الجوانب البارزة مشاركة المجتمع المدني في مناقشات نزع السلاح النووي على قدم المساواة تقريباً مع الدول. وبالنسبة لبلدان كبلدي، ليست أعضاء في المؤتمر إنما تطمح إلى ذلك، شكّل ذلك فرصة ممتازة للتعرف على المؤتمر، وأبرز ضرورة أن يناقش المؤتمر توسيع عضويته. وكان من الواضح أيضاً أن للبلدان التي لا تملك أسلحة نووية، مثل كوستاريكا، دور هام لتقوم به، بما أن نزع السلاح النووي أمر يهم الجميع. وانطباعي هو أن الفريق العامل أعطى نفسه جديداً لمساعد نزع السلاح النووي. ورأينا كيف أن المؤتمر أنشأ، منذ العام الماضي، مجموعة من الأفرقة العاملة التي بدأت مناقشة بنود مدرجة في جدول الأعمال. وأعتقد أن الفريق العامل المفتوح العضوية أسهم في ذلك على نحو ما. وأدعوكم إلى قراءة التقرير بعناية. وبصفتي رئيس الفريق العامل، أود إحياء فكرة اتباع نهج "البنات البناء". وحسب فهمي، هذا المفهوم مختلف عن النهج التدريجي لأنه يستلزم فقط تحديد العناصر اللازمة لتحقيق نزع السلاح. ولا يُفترض أن تكون البنات مرهون بعضها ببعض ولا أن تكون مترابطة

زمنيا. وستجدون هذه العناصر، والتدابير اللازمة لإرساء عالم خال من الأسلحة النووية في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من التقرير.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أنه بعد العمل الذي قام به الفريق العامل المفتوح العضوية، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٦/٦٨ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بسبل المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وتوخيا لهذه الغاية، حُدد يوم ١ حزيران/يونيه موعدا نهائيا لتقديم التعليقات إلى مكتب شؤون نزع السلاح. وأحثكم على عدم إضاعة هذه الفرصة السانحة للمضي بمناقشاتنا قدما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير دينغو على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والمتكلم التالي على قائمتي هو السفير سيمون - ميشيل من فرنسا، الذي سيطلعنا على نتائج أعمال اجتماع الخبراء غير الرسمي الذي اختتم مؤخرا بشأن منظومات السلاح الفتاكة الذاتية التشغيل والذي عقد في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل رئاسة اليابان، أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن خالص تحماني لكم على الولاية الموكلة إليكم شخصيا وإلى وفد بلدكم. وأود أيضا أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي الذين أعربوا عن تعازيهم إلى وفدي تركيا وجمهورية كوريا.

ولقد طلبت الكلمة لكي أطلعكم على المعلومات المتعلقة بالاجتماع الذي عقد في الأسبوع الماضي بشأن منظومات السلاح الفتاكة الذاتية التشغيل. وقد عقد هذا الاجتماع غير الرسمي للخبراء في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، ولكن الموضوع لا يتصل بولاية مؤتمر نزع السلاح.

وأود بادئ ذي بدء أن أشكر الرؤساء المشاركين الأربعة الذين وافقوا على مساعدتي بصفقتهم أصدقاء الرئيس، للدور الذي قاموا به في تنظيم هذا الاجتماع. وهم زملاؤنا مايكل بيونتينو، سفير ألمانيا، وبيدرو موتا بينتو كويلهو، سفير البرازيل، وآية ثيام ديالو، سفيرة مالي، وإيفيت ستيفنز، سفيرة سيراليون. فمشاركتهم ساعدت على كفاءة الإحاطة بالموضوع جماعيا منذ بداية الجلسة.

وأود أيضا أن أشكر جميع الوفود على إسهاماتها. فقد أدلي بما يناهز ٣٠ بيانا خلال المناقشة العامة، و ٢٤ بيانا في الجلسة الختامية، وبطبيعة الحال، بالعديد من البيانات الأخرى خلال الاجتماعات التقنية. وهذا، في رأيي، يدل على الاهتمام الذي حظيت به مسألة نزع السلاح المستجدة.

وفي الواقع هذا أول اجتماع دولي بشأن هذا الموضوع يُقرر عقده في إطار حكومي دولي. ومن المفهوم تماما أن العديد من الوفود لا تزال في المراحل الأولية للغاية من النظر في هذه المسألة، ولذا تشكل الأربعة أيام هذه فرصة لإجراء مناقشة متعمقة ولتبادل الخبرات. وعقد الاجتماع في جو أراه بناءً جداً، وأظهر تصميم جميع الوفود على معرفة المزيد عن هذه المسألة المعقدة. وتمثل الهدف من هذا الاجتماع الأولي في الاكتفاء بتحديد فهم مشترك للمسألة ولتوفير عناصر تتيح للوفود إثارة مناقشات وطنية.

وأود أن أوجه الانتباه بشكل خاص إلى المناقشات المتعلقة بالاستقلالية والرقابة البشرية والمساءلة التي تم تحديدها بوصفها مسائل تتطلب مزيداً من التفكير من جانبنا. وأود أيضاً أن أسلط الضوء على المناقشات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، الذي تبين أن بعض الجوانب الأخرى منه، إلى جانب توافق الآراء الواضح، يمكن أن تخضع إلى المزيد من المناقشة وتعمق أكبر.

وذكرت أهمية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة عدة مرات. ويمثل هذا الاجتماع الأول فرصة لتبادل الأفكار المتعلقة بالجوانب التقنية والقانونية والأخلاقية والعسكرية. وهذا التنوع في زوايا النظر أمر ضروري من أجل ضمان أفضل فهم ممكن للموضوع. أما الخبرة المتنوعة من المشاركين، سواء على الصعيد الوطني أم على صعيد خبراء المجتمع المدني، فتشكل أيضاً أحد الأسس.

ويعكس التقرير الذي قدمته بطريقة موضوعية، في ما آمل، المناقشات التي أجريت، ولا يقدم أي توصيات محددة، تمشياً مع الولاية التي أنيطت بي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. بيد أن التقرير يعكس البيانات التي أدلى بها أثناء الاجتماع الختامي والتي دعت معظمها إلى مواصلة المناقشات والعملية المتصلة بمنظومات السلاح الفتاكة الذاتية التشغيل. وينبغي أن يُتخذ قرار بشأن الخطوات المقبلة في العملية في اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير سيمون - ميشيل على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والكلمة الآن للسفير بالماسيدا من شيلي.

السيد بالماسيدا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهئة لكم ولفريقكم على العمل الذي أنجزتموه. وقيم الجدول الزمني للأنشطة الذي اعتمدت تحت قيادتكم الدليل بوضوح على الالتزام الذي يظهر التصميم على إحياء عمل المؤتمر على الرغم من أنه ليس بديلاً عن العمل الموضوعي الذي تقوم به هذه الهيئة. وكما قلت في مناسبات أخرى، بعد مرور ١٥ عاماً دون أي التزام مجد باستتباب الأمن على الصعيد العالمي، حان الوقت لنفكر، مع المجتمع المدني الذي ظل غائبا عن طاولة المباحثات، في البحث عن سبل أخرى، وهذا ما يفسر، إلى حد ما، سبب وجودنا هنا. وحتى يتحقق ذلك، يمكنكم أن تطمئنوا، سيدي الرئيس، على أن شيلي ستواصل دعم

جميع الجهود الرامية إلى إيجاد سبل وبدائل لإعادة تحريك آلية نزع السلاح مرة أخرى. ولهذا السبب اتفقنا على قيادة الفريق العامل المعني بالضمانات الأمنية السلبية، وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكركم على الثقة التي أوليتموها لوفد بلدي.

وسأغادر قريبا البعثة الدائمة لبلدي لدى المنظمات الدولية في جنيف وهذا المؤتمر لاستلام منصب جديد. وخلال فترة ولايتي، فإنني لا يسعني إلا أن ألاحظ الهوة بين ما يدور في هذه القاعة والشواغل التي تؤرق المواطنين في جميع أنحاء العالم. فعالم اليوم والقوات التي تحركه قد تغيرا. وعدد لا يحصى من المنظمات يتجشم أهوال المخاطر لتحقيق النتائج التي تلبي احتياجات السكان وتوقعاتهم. ومن الأمثلة على هذه النتائج وعلى العلاقة الجديرة بالثناء بين المجتمع المدني والحكومات اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية اللتان لم يحققهما، للأسف، هذا المؤتمر، وهو هيئة الأمم المتحدة الوحيدة المنكبة على التفاوض بشأن مسائل نزع السلاح. ويشكل فهم منطق آلية نزع السلاح بالنسبة لي تحديا كبيرا، بتحقيق موازنة بين خطة متعدد الأطراف معقدة حساسة مع توفير الحماية الكافية للمصالح الوطنية. وهذا المنطق متجذر في الواقع على الرغم من أنه يبطئ القيام بالعمليات. وتتطلب التطورات السريعة التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة توخي نهج حديث تطلعي يرفض فلسفات الحرب الباردة والمواقف الأمنية الوطنية التي لا تعترف بالهدف الرئيسي، وهو السلامة البشرية. وإنني على ثقة بأن خلفاءكم سيثابرون على بذل الجهود وسيقودونا إلى ذلك النور الذي يتألا بصيصه في نهاية النفق. وهذا أمر حيوي بالنسبة للأمن العالمي وحماية الناس، على الرغم من أننا أحيانا ننسى أن لما يتقرر في هذه القاعة تبعات في جميع أنحاء العالم.

وبصفتي ممثلا لمنطقة مثالية في ميدان نزع السلاح النووي، فإن من واجبي أن أؤكد أن على المؤتمر أن يكيف أسلوب عمله وفق الاتجاهات المستجدة في النظام الدولي إذا أريد له أن يؤكد مصداقيته ومشروعيته. فالمؤتمر بحاجة ماسة إلى الانفتاح على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة. إذ يجب التخلي عن النهج الذي يأخذ شكل ناد مغلق يتخذ، قرارات بالنيابة عن الجميع، أو يسعى إلى اتخاذها. فالنظام المتعدد الأطراف الحالي هو نظام تشاركي وديمقراطي: أي لا يمكن أن يقبل فرض مثل هذه القيود على إشراك المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح. وآمل أن ينضم إلينا قريبا أولئك الذين يجلسون في شرفة الطابق الثاني من قاعة الاجتماعات ويلتحقون بنا حول الطاولة حاملين معهم أفكارا مبتكرة ومسؤولة.

السيد الرئيس، لقد استمعنا بانتباه إلى السفير دينغو ويود بلدي أن يشكره على الجهود التي بذلها هو ووفد بلده في قيادة الفريق العامل المفتوح العضوية لكي يضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وقد أكدت الجهود التي بذلوها قيمة توسيع نطاق حقوق المشاركة الكاملة للمجتمع المدني.

ومما لا شك فيه أن رؤية من خارج المحافل التقليدية، لا تتشابه مع مصالح أي بلد بعينه على وجه الخصوص وإنما تلتقي مع مصالح الإنسانية باعتبارها كلاً لا يتجزأ، هي رؤية تمثل مساهمة كبيرة. وبالنسبة لشيلي، من الواضح أن حضور جميع الدول، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على السواء، سيكون مفيداً لتحديد قاسم مشترك، أي بعبارة أخرى الضرورة الملحة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وهذه العملية تجسد مع هذا الإحاطة بموضوع ظل إلى حد كبير حكراً على فئة قليلة على حساب الكثيرين. وكون الفريق العامل يرأسه بلد ليس عضواً في هذا المؤتمر، ويقع في أمريكا الوسطى، ولا يملك قوة عسكرية، وهو من أشد مناصري حقوق الإنسان، فإن كل ذلك يرسل إشارة سياسية قوية ويمثل تحدياً تصدى له الوفد بشكل رائع. وشكلت هذه الإحاطة بالموضوع بوصفها أولوية عالمية حان وقت اعتمادها من قبل البلدان بما يلزم من الإرادة السياسية. ويحدونا الأمل في أن نتخلص هذه التجربة من بعض الأنماط الهيكلية في طريقة عمل المجتمع الدولي أو تغييرها.

وأخيراً، أود أنؤكد مجدداً تقديرنا لقيادتكم، وبخاصة لجهودكم الدؤوبة بغية الماضي قدماً بالمؤتمر. واليابان عضو في المجتمع الدولي عانى من أهوال الحرب، وهي تسعى بنشاط إلى تعزيز جهود نزع السلاح. سيدي الرئيس، لقد تشرفنا بالعمل مع وفد بلدكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير شيلي على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأتوجه مجدداً بالشكر أجزله على إسهامكم في مؤتمر نزع السلاح، وأتمنى لكم النجاح في مهمتكم المقبلة. والكلمة الآن للسفير موتا بينتو كويلهو من البرازيل.

السيد موتا بينتو كويلهو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يسرني دائماً أن أراكم مرة أخرى تترأسون مؤتمر نزع السلاح. وفي البداية، أود أن أهنيئ السفير دينغو على تقريره الممتاز عن أنشطة الفريق العامل المفتوح العضوية. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنيئ وفود المكسيك والنرويج والنمسا على قيادة مبادرة تقدم القرار المنشئ للفريق العامل في اللجنة الأولى في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

ومن وجهة نظرنا، فإن اجتماعات الفريق العامل في عام ٢٠١٣ كانت ناجحة للغاية، لأنها أتاحت تبادلات مفتوحة وشفافة وشاملة للآراء بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في نزع السلاح النووي. ونعتقد أنه ينبغي النظر إلى الفريق العامل بوصفه مكملاً للمبادرات الأخرى المناسبة، من قبيل الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والمؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وتخلق جميع هذه المبادرات قوة دفع حيوية بغرض تعزيز نزع السلاح النووي. ولذا، فإننا نتطلع إلى استئناف أنشطة الفريق العامل في أقرب وقت ممكن.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اعتمدت الجمعية العامة القرار الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يلتبس آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بسبل المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن البرازيل أدلت، في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، ببيان مشترك موجه إلى الفريق العامل بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد أبرزنا فيه الحاجة الملحة إلى وجود أفق سياسي لبلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وذكرنا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة بالوفاء بالتزاماتها والدخول في مفاوضات بحسن نية نحو عملية شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها لنزع السلاح النووي، مع وضع مؤشرات مرجعية وأطر زمنية محددة.

وبهدف تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، اقترح ائتلاف البرنامج الجديد مجموعة من التدابير المؤقتة تشمل ما يلي: (١) التزام واضح وملزم قانونا ومتعدد الأطراف من جانب جميع الدول بهدف نزع السلاح النووي، مع نقاط مرجعية محددة بوضوح؛ (٢) خفض الترسانات النووية وفق جداول زمنية محددة وبصفة تدريجية ولا يمكن عكس مسارها، بما في ذلك الإزالة التي لا رجعة فيها للأسلحة النووية المتمركزة في أراضي دول غير حائزة للأسلحة النووية؛ (٣) إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ (٤) دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ؛ (٥) توفير ضمانات أمن سلبية؛ (٦) حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والتعامل مع المخزونات الموجودة من هذه المواد.

ولقد استمعنا للتو في هذه الدورة - وأنصتنا باهتمام كبير - إلى عبارات السيد مولر، الأمين العام بالنيابة، بشأن عدد من الاقتراحات التي من شأنها أن تمضي بنا قدما. وفي الوقت ذاته، حضرنا بالأمس الدورة الأولى لاجتماع الفريق العامل غير الرسمي، حيث استمعنا، من خلال بياني الرئيسين المشاركين، إلى عدد من الأفكار الاستفزازية، ولنقل، من الأفكار البناءة التي يمكن أن تتناولها في عملنا من أجل تحفيز المؤتمر.

ولكن، بعد سنوات عديدة من المناقشات والمحاولات الفاشلة للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي، لم نعد نشك، في رأينا، فيما يمنعنا من تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. فلدينا جميعا الوسائل والخبرات والقدرات الضرورية لتحقيق نزع السلاح النووي. وإذا لم نتمكن بعد من تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فلأن عنصرا رئيسيا غير متوافر. فمن الواضح أننا بحاجة إلى التركيز على ضرورة توافر الإرادة السياسية من جانب بعض الأطراف الفاعلة الرئيسية. وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية، وإلى حد معين، الدول الواقعة تحت حماية المظلات النووية، المسؤولية الرئيسية عن كسر الجمود الطويل الأمد في مفاوضات نزع السلاح النووي.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، وفر الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي فرصة ممتازة للتفكير في مسؤولياتنا والتحديات التي نواجهها. وأعرب

الأعم الأغلب من المشاركين عن شعورهم بالإحباط لاستمرار الجمود في مفاوضات نزع السلاح النووي. وفي وقت لاحق، في كانون الأول/ديسمبر، دعت الجمعية العامة، في قرارها ٣٢/٦٨، إلى التعجيل ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التعجيل بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية. وُبعثت كل تلك الرسائل القوية من نيويورك، ولكن لا يبدو أنها أحدثت أي تأثير على مداولاتنا حتى الآن.

وكما قلت من قبل، فإن البرازيل مستعدة للنظر في المقترحات المتعلقة ببدء المفاوضات بشأن أي من المسائل الأساسية الأربع. ونحن لا نؤيد الرأي القائل بأن الوقت "حان" لإجراء مفاوضات بشأن مسألة معاهدة بشأن المواد الانشطارية فحسب. فلن يتم التغلب على حالة الجمود في المؤتمر إلا من خلال المرونة والرغبة في التوصل إلى حل وسط - وليس فقط بشأن بند واحد من جدول الأعمال، وإنما بشأن جميع المسائل الأساسية.

ويأمل وفد بلدي في أن يُحرز تقدم خلال الدورة الحالية للمؤتمر. وقد شعرنا في الواقع بالارتياح إزاء بعض التطورات الأخيرة. وفي وقت سابق من هذا العام، اتفق أعضاء المؤتمر على نهج ذي مسار مزدوج: أي إنشاء فريق عامل غير رسمي لتيسير اعتماد برنامج العمل، وقد عقد بالفعل أول جلسة هامة جدا؛ والموافقة على جدول زمني للأنشطة من أجل إتاحة مناقشات غير رسمية بشأن مختلف البنود الموضوعية من جدول أعمال المؤتمر الذي يشبه إلى حد ما برنامج عمل. وهاتان المبادرتان إيجابيتان جدا وتعكسان جهدا حقيقيا للتغلب على المأزق الحالي. فمن الضروري جدا أن يعود المؤتمر إلى أسلوب التفاوض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير البرازيل على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا، السيد بالارد.

السيد بالارد (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال فترة رئاستكم، فاسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم منصبكم، ونظرا لأن هذه هي الجلسة العامة الأخيرة برئاستكم، وأشكركم على ما بذلتموه من جهود خلال الأسابيع القليلة الماضية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بالنيابة على البيان الذي أدلى به هذا الصباح وعلى استمرار مشاركته النشطة في أعمال هذه الهيئة.

ويسر نيوزيلندا أن ترحب برئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، السفير دينغو ممثل كوستاريكا، أمام مؤتمر نزع السلاح اليوم، وأن تهنئه على قيادة أعمال الفريق العامل إلى نتيجة ناجحة العام الماضي.

ونرحب أيضا بالمعلومات المستجدة التي قدمها الرؤساء الثلاثة اليوم بشأن الأعمال التي يتولون قيادتها، ونتمنى لسفير شيلي كل النجاح في مهمته الجديدة.

وأود أن أدلي بملاحظات موجزة بشأن الفريق العامل المفتوح العضوية. فقد كان الفريق العامل منتدى للأمم المتحدة فريدا من نوعه، مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء، بمشاركة كاملة

من المجتمع المدني. وكان إنشاؤه نداءً عالمياً للعمل بشأن نزع السلاح النووي - وهو عمل لم يكن ممكناً في إطار آلية نزع السلاح التقليدية لبعض الوقت. ولا تكمن قيمته في عضويته الواسعة النطاق وولايته الواضحة فحسب: فلم يكن مثقلاً بنظام داخلي يسمح للقلة أن تملّي رأيها على الكثرة، كما لم يكن مقيداً بالمواقف المتخذة في الماضي بشأن لغة المعاهدة أو نتائج مؤتمرات الاستعراض.

وبإفساح المجال أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتوقف والتروي في كيفية الوفاء بالتزامها بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ملاً الفريق العامل فراغاً لم تستطع المتدييات القائمة سده. فمن خلال التركيز على جوهر نزع السلاح النووي، وليس على عملياته فقط، أتاح لنا النظر في منظورات جديدة وإعادة دراسة افتراضات قديمة.

ومن دواعي سرور نيوزيلندا أن تتمكن من الإسهام في مداولات الفريق العامل من خلال إدارتنا لحلقة نقاش بشأن القانون الدولي المتصل باستخدام الأسلحة النووية وبإسهامنا في إطار ائتلاف البرنامج الجديد، الذي قدم إلى الفريق العامل ورقة توضح العناصر اللازمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ولدى القيام بذلك، أجرى استعراضاً للساحة الحالية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مشيراً إلى المجالات التي فيها ثغرات في النظام الحالي وكيف يمكن سدها. والورقة التي عرضها سفير مصر على المؤتمر خلال دورته الأخيرة في العام الماضي، تؤكد أن السبيل إلى إحراز التقدم هو التزام واضح متعدد الأطراف ملزم قانوناً بنزع السلاح النووي تركز عليه وتسترشد به جميع جهود نزع السلاح النووي في المستقبل، بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه. وما فتئ ائتلاف البرنامج الجديد يحث على إجراء مناقشة بشأن هذه المسألة، بوسائل منها ورقة العمل التي أعدها بشأن الوفاء بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي قدمها إلى الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥.

وترحب نيوزيلندا بالمناقشات بشأن نزع السلاح النووي التي سيقودها سفير مصر هذا الأسبوع في إطار المؤتمر. ونأمل أن تعكس هذه المناقشات بعض التبادلات والتفاعلات المفيدة التي شهدناها في الفريق العامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بالارد ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وفي هذه اللحظة، هناك سبعة متكلمين آخرين في قائمتي. وأعطى الكلمة الآن للسفير هاينوكتسي ممثل النمسا.

السيد هاينوكتسي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم أنتم وفريقكم الممتاز على شغل هذا المنصب الرفيع بدرجة كبيرة من النشاط والنجاح.

وأود أن أشكر أيضاً الأمين العام بالنيابة، السيد مولر، على الملاحظات السديدة التي أدلى بها صباح اليوم. وبلا شك، نحن نتفق معه على ضرورة النظر في أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح. وهذه مسألة تتطلب إدخال إصلاحات. وأؤيد أيضاً أفكاره الداعية إلى زيادة الحوار مع المجتمع المدني، وذلك كتدبير مؤقت إلى حين إيجاد حل طويل الأمد لزيادة مشاركة جميع كيانات المجتمع المدني في أعمال المؤتمر.

وأود أيضاً أن أشيد بزميلي وصديقي ممثل شيلي، الذي أسهم إسهاماً جيداً جداً هذا اليوم. فإننا سنفتقد صفاتكم المهنية والشخصية في المستقبل.

ويشكر وفدي جميع مقدمي العروض - السفير دينغو، والسفيرة غولبيرغ، والسفير سيمون - ميشيل، والسفير فاسيلييف - على المعلومات التي استخلصها كل منهم ويثني على دورهم القيادي وعملهم القيم.

وأود أن أشاطركم بضعة تعليقات على اثنين من المحافل التي أتيحت للنمسا فرصة المشاركة فيها بنشاط، وهما: الاجتماع غير الرسمي بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الذي عقد في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والفريق العامل المفتوح العضوية. أما الاجتماع غير الرسمي بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي عقد في الأسبوع الماضي تحت القيادة البارعة للسفير سيمون - ميشيل، فقد أتاح، في تقديرنا، فرصة ممتازة لتبادل الخبرات والآراء، فضلاً عن تحديد المسائل الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع المتعدد الأوجه. وبالنسبة لبلدي، فقد تبين أن الاتفاقية الإطارية متدى قيم ينبغي أن تستمر فيه المناقشات بشأن هذه المسألة المهمة، إلى جانب المحافل الأخرى ذات الصلة، بمشاركة فعالة من فرادى الخبراء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ككل. ونتطلع إلى انعقاد اجتماع الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، ونأمل أن يتسنى الشروع في عملية موجهة نحو تحقيق النتائج.

ويشكل عمل الفريق العامل المفتوح العضوية إحدى المساهمات الرئيسية في السنوات الأخيرة الرامية إلى المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، إلى جانب الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي، والمؤتمرين المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقودين في أوسلو ونياريت. والفريق العامل يسد فجوة، نظراً للجمود الراهن في كل من مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وأتاح مناقشة مفتوحة وبناءة تمخضت، تحت القيادة البارعة والناجحة لرئيس الفريق، السفير دينغو، عن تقرير موضوعي بتوافق الآراء.

وأود أيضاً أن أشيد برؤساء وميسري أفرقة النقاش. وتضمنت ورقات عمل الفريق العامل وتقريره إسهامات قيمة بشأن مسألة كيفية المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وتركز الإسهامات على مد الجسور وتجاوز المواقف الوطنية المتصلبة بالتركيز على العناصر الأساسية التي ستكون ضرورية لاستكمال الإطار القانوني الدولي القائم من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وعلى العناصر التي ستكمل هذه الإجراءات وتدعمها.

وركز الفريق العامل أيضا على الدور الذي تضطلع به الجهات الفاعلة المختلفة في الماضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بما في ذلك دور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويتبين، ليس من العملية الإجرائية فحسب، بل من النتيجة أيضا، أننا نستطيع - بحسن النية - الاهتمام إلى صيغة مشتركة من أجل قضية مشتركة، على النحو المبين في التقرير التوافقي. وكان أحد العوامل في المناقشة المثمرة، ونجاح الفريق العامل في الواقع، يكمن دون شك في طابعها الشامل، الذي أتاح لمجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والممثلين المنتخبين والمجتمع المدني عموما - التي لها جميعا مصلحة مشروعة بطبيعة الحال في نزع السلاح النووي - الانخراط في حوار حقيقي.

وتعتقد النمسا أنه لا ينبغي لهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بنزع السلاح أن تحيط علما بتقرير هذه الهيئة التابعة للجمعية العامة فحسب، وإنما ينبغي لها أيضا أن تكفل استناد الأعمال المقبلة إلى نتائج جهود الفريق العامل في العام الماضي. وينبغي، أيضا، لهذه الهيئات أن تأخذ في الاعتبار الدروس الإيجابية التي يمكن استخلاصها من النهج الشامل والتشاركي إزاء نزع السلاح المتعدد الأطراف، كما أثبتته الفريق العامل.

ونحن نتطلع إلى المناقشات غير الرسمية المقبلة بشأن نزع السلاح النووي، تحت إشراف زميلي المصري، باعتبارها فرصة للاستفادة من خبرات الفريق العامل وعمله. ونأمل أن تساعد هذه المناقشات غير الرسمية على تقريب مؤتمر نزع السلاح إلى الوفاء بولايته، ألا وهي التفاوض على معاهدات بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير النمسا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفير واي ممثل ميانمار.

السيد واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): لما كان وفد بلدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى في هذه الدورة المستأنفة في ظل رئاستكم، فأود أن أبدأ بالثناء على قيادتكم، سيدي الرئيس، في الاعتماد الناجح للجدول الزمني لأنشطة دورة عام ٢٠١٤ لمؤتمر نزع السلاح، في ٢٦ آذار/مارس. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالرؤساء السابقين هذه السنة على مساعيهم من أجل المضي بالمؤتمر قدما بقوة دفع متجددة.

وقبل المضي في إلقاء بياني، أسمحوا لي أن أنقل، عن طريقكم، سيدي الرئيس، أصدق التعازي والمواساة لوفد جمهورية كوريا على حادث العبارة المأساوي الذي وقع مؤخرا، ولوفد تركيا على حادث المناجم المأساوي الذي وقع قبل أسبوع أو نحوه.

وباعتماد الجدول الزمني للأنشطة خلال فترة رئاستكم، يأمل وفد بلدي أن تتمكن الجلسات غير الرسمية، تحت قيادة منسقي بنود جدول الأعمال ذات الصلة، من تكملة الأنشطة الجارية في إطار المؤتمر، لا سيما المناقشة المستمرة بشأن السعي إلى اعتماد برنامج عمل في وقت مبكر.

ويلقى وفد بلدي أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح، الذي هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، والذي أنشأته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونحن نرحب دائما بالمساعي الرامية إلى المضي قدما بالمؤتمر. كما أننا نرحب بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي، في آذار/مارس من هذا العام، الذي أسندت إليه ولاية وضع برنامج عمل قوي المضمون ينفذ على مراحل. ويحدونا صادق الأمل أن يتمكن المؤتمر، تحت القيادة المقتدرة للرئيس المشارك، السفير غايغوس ممثل إكوادور، ونائب الرئيس المشارك، السفير وولكوت ممثل أستراليا، من إقرار وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل خلال هذا العام.

وبالنسبة لبلدي، يظل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى في خطتنا لنزع السلاح. فاستمرار وجود الأسلحة النووية ونشرها يمثل واحدا من أخطر التحديات الأمنية التي تمثل أكبر تهديد لبقاء البشرية ذاته. والضمان المطلق الوحيد ضد حدوث كارثة نووية هو الإزالة الكاملة والتامة للأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، يقدم وفد ميانمار، إلى جانب الوفود الأخرى التي تشاطرننا الرأي، قرارا سنويا بشأن نزع السلاح النووي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الوفود التي تؤيد دائما القرار السنوي الذي نتقدم به.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للترحيب مرة أخرى بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، الذي عقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وبقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه في ٢٦ آذار/مارس من هذا العام السفير بالماسيدا ممثل شيلي باسم مجموعة الـ ٢١، داعيا إلى تنفيذ القرار ٣٢/٦٨.

وأود أيضا أن أرحب بنجاح عقد المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، في المكسيك في شباط/فبراير هذا العام. وبأمل وفد بلدي أن يتمكن من المشاركة في المؤتمر الثالث المزمع عقده في النمسا.

وقبل اختتام كلمتي، أود أن أشيد بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي صدر بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في هافانا، بكوبا، في كانون الثاني/يناير هذا العام.

ونرحب كذلك بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية، في نيويورك في أوائل هذا الشهر، على البروتوكول الملزم قانونا الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ميانمار على بيانه وعلى عباراته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطى الكلمة الآن للسفير كونتان، ممثل كولومبيا.

السيد كونتان (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أضم صوتي إلى الذين سبقوني في تهنئتك، سيدي الرئيس، على قيادتكم والتزامكم بأداء دوركم كرئيس لمؤتمر نزع

السلاح. لقد تمكنت من الحفاظ على روح التدبير التي يراها بلدي جزءاً أساسياً من عملية التفاوض في المؤتمر. ولتحقيق هدفنا النبيل المتمثل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب الأمر التحلي بالصبر وبرؤية استشرافية، وهما سمتان تميزت بهما فترة رئاستكم. وسمحوا لي أيضاً أن أشير إلى الكلمة التي ألقاها الأمين العام بالنيابة، السيد مولر، وأشيد بها، وكذلك البيانات التي أدلت بها وفود روسيا وكندا وفرنسا والسفير دينغو بصفته رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، والتي تضمنت جميعها مقترحات محددة بشأن المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف سننظر فيها بعناية. ومما يثلج صدورنا أن يرأس الفريق العامل بلد من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي طالما أثبت التزاماً راسخاً بالسلام ونزع السلاح، رغم أنه ليس عضواً في المؤتمر. وهذا يذكرنا بالدور الهام الذي تقوم به الدول غير النووية في تحمل مسؤوليات الدفاع عن الأمن بوصفه خيراً للبشرية كلها، دون أن يقلل ذلك من حجم المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول التي لديها أكبر الترسانات النووية، بغية تحقيق نزع السلاح النووي.

ويمكن أن يتعزز الوفاء بولاية المؤتمر إلى حد بعيد من خلال تقرير الفريق العامل، وبخاصة إقراره بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز في ميدان نزع السلاح النووي على تعزيز العناصر المشتركة بدلاً من إعطاء الأولوية لأوجه الاختلاف. ويود وفد بلدي أن يشدد على فوائد المضي قدماً بصورة متزامنة وغير استثنائية على عدة جبهات بالتزامن. وفي المقابل، فإن فكرة التقدم بطريقة متسلسلة ونمطية قد ترسخ حالة الجمود المفترض التي اتسم بها نزع السلاح خلال السنوات العشر الماضية. ولذا فمن المناسب أن ننظر بشكل جماعي في جميع النقاط التي نوقشت في تقرير الفريق، وهي: التهج، والعناصر، ودور الأسلحة النووية في الحالة الأمنية العالمية في القرن الحادي والعشرين، ودور القانون الدولي، ودور الدول والجهات الفاعلة الأخرى، وغير ذلك من الإجراءات المحددة.

ويكتسي تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية أهمية خاصة بالنسبة لأعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أعلن رؤساء دولها وحكوماتها في كانون الثاني/يناير من هذا العام التزامهم بمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية والسعي إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل كوسيلة لتشجيع المزيد من الثقة بين الدول. ولهذا السبب فإننا لا نقتصر على تأييد تعزيز دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتوسيع نطاقها من خلال إنشاء مناطق جديدة خالية من هذه الأسلحة، وإنما نؤيد أيضاً إلغاء الشروط والتحفيزات التي تفرضها البلدان الحائزة للأسلحة النووية. وإن المناقشات المتعلقة بوضع اتفاقية بشأن حظر غير تمييزي للأسلحة النووية يكون ملزماً من الناحية القانونية ولا رجعة فيه وقابلاً للتحقق منه، لا تستبعد إمكانية تعزيز الإطار القانوني الدولي الحالي من خلال اعتماد صكوك قانونية متعددة الأطراف مصممة لاستكمال الاتفاقيات القائمة.

ويكتسي تعليق الفريق العامل الخاص بإدخال تغييرات في القانون الدولي عملاً بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها أهمية بالغة في هذا الصدد. ونوافق على أن هذه التطورات في القانون الدولي تتصل بالقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، والقانون البيئي، والقانون الجنائي الدولي، وأنها تمثل أحد مجالات العمل التي ينبغي مواصلة مناقشتها وتطويرها. فسيؤدي أي استعمال للأسلحة النووية إلى آثار إنسانية كارثية. ولهذا السبب فإن المحادثات التي عقدت بشأن هذا الموضوع في أوسلو وناياريت، وتلك التي ستعقد في فيينا، تمثل نقطة مرجعية شاملة ولا غنى عنها عند النظر في هذه المسألة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن الورقة التي قدمها الفريق العامل المفتوح باب العضوية تكتسي أهمية قصوى من أجل تعزيز المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وإحراز تقدم بشأنها. وحرري بأعضاء مؤتمر نزع السلاح إظهار الإرادة السياسية اللازمة لإيجاد السبل العملية لتنفيذ ولايته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير كولومبيا على بيانه وعلى عباراته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأود الآن أن أعطي الكلمة للسفير فان دير كواست، ممثل هولندا.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على جميع الأعمال التي أنجزت حتى الآن.

أولاً، أود أن أقدم بتعازينا لوفدي تركيا وجمهورية كوريا.

ويود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام بالنيابة لما ساهم به حتى الآن في الأمم المتحدة هنا في جنيف. وإننا نقدر جهوده الرامية إلى زيادة تسليط الضوء على العمل القيم الذي أنجز في هذه المدينة تقديراً بالغاً. وبالنسبة لنا، ليست جنيف ذلك الركن المظلم من الأمم المتحدة، كما إنها ليست ظلاً لنيويورك: فهي ملتقى نعمل من خلاله على زيادة تطوير التعاون المتعدد الأطراف ووضع إطار لهذا التعاون يشمل نزع السلاح، أو بعبارة أفضل، يركز بوجه خاص على نزع السلاح. فهذه الهيئة التي نصفها جميعاً بأنها الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، تحتاج إلى سبل جديدة للمضي قدماً.

وأشكر الأمين العام بالنيابة أيضاً على ملاحظاته بشأن دور مؤتمر نزع السلاح لا بصفته منظمة مقرها في جنيف، ولكن بصفته هيئة على دراية بمسؤولياتها الأوسع نطاقاً - أي مسؤولياتها تجاه العالم المتعدد الأطراف، ولا سيما نحو حكوماتنا ومسؤولياتها أمام من نمثلهم هنا. وبالنسبة لنا، تستتبع هذه المسؤولية المساءلة عن ما ننجزه وما سنحققه. وسنعمل على مواصلة النظر في الأفكار التي نوقشت في هذه الهيئة ووردت في بيان الأمين العام بالنيابة.

واسمحوا لي أن أشكر السفيرة غولبيرغ على تقريرها عن الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونرحب بعمل الفريق في غياب بدء

مفاوضات حقيقية هنا في المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونأمل أن يعد الفريق تقريراً وافياً يتوافق الآراء يقرنا من بدء المفاوضات الحقيقية. وقمنا بتعيين خبير تقني رفيع المستوى لعرض وجهات نظرنا داخل الفريق ووفرنا لمكتب شؤون نزع السلاح أحد الخبراء لدعم عمل الفريق.

واسمحوا لي أيضاً أن أشكر السفير دينغو على تقريره عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وقد شاركنا في هذا الفريق العامل بصفتنا رئيساً مشاركاً للجلسة التي عُقدت بشأن مسائل تتعلق بالتحقق والشفافية، وساهمنا بنشاط في المناقشة. وبالنسبة لنا، كان عمل الفريق العامل بمثابة عملية قيمة، حيث أتاحت للمجتمع الدولي هنا فرصة لمناقشة نزع السلاح النووي، من خلال وسائل تشمل تُهجا وطنية وإقليمية. وكان الفريق العامل فريداً من حيث الشكل: فمن جهة، كانت المشاركة مفتوحة لجميع الدول ولم تقتصر على أعضاء المؤتمر، ومن جهة ثانية، ساهمت الدول والمجتمع المدني على حد سواء في المناقشات غير الرسمية. أما من حيث المضمون، فقد وضع الفريق العامل معياراً عالياً، نظراً لأنه خلال العملية برمتها، جرى التركيز على إيجاد أرضية مشتركة بدلاً من التشديد على الخلافات. وأتاحت جميع هذه العناصر الإيجابية اختتام أعمال الفريق بإصدار تقرير يعبر عن توافق الآراء.

ونود مواصلة استكشاف فكرة لبنات البناء. وكان هناك اتفاق واسع النطاق داخل الفريق العامل على ضرورة تحديد مختلف العناصر أو اللبنة الأساسية اللازمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بغض النظر عن النهج الذي نفضله. وتحقيقاً لهذه الغاية، شاركت هولندا مؤخراً في تقديم ورقة تقودها اليابان بشأن لبنات البناء في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسنعاود مناقشة مفهوم لبنات البناء من خلال الجدول الزمني للأنشطة في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وما زلنا نعتقد أننا قد نجد أرضية مشتركة للمضي قدماً في نزع السلاح النووي ونحن بصدد تحديد العناصر أو لبنات البناء المختلفة. ولذلك، فإننا نتطلع إلى مواصلة هذا النقاش في مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي أيضاً أن أشكر السفير سيمون - ميشيل على تقريره عن اجتماع الخبراء بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الذي عقد في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وإذا نظرنا إلى أحداث الأسبوع الماضي، نجد أنه كان أسبوعاً جيداً حافلاً بالمناقشات الحيوية التي بعثت روحاً جديدة في الاجتماع المعقود بشأن الاتفاقية. وكان مستوى المناقشات عالياً ومستثيراً؛ وكان من دواعي سرورنا أن نرى حضوراً غير مسبوق، حيث أخذ كثير من الوفود الكلمة.

وأريد أيضاً أن أشير هنا إلى الدور البناء الذي قام به ممثلو المجتمع المدني قبل الاجتماع وأثناءه.

وفي الختام، فقد بدأ النقاش بشأن نظم الأسلحة المستقلة الفتاكة في سياق الاتفاقية بداية طيبة، ونحن نتطلع إلى عقد اجتماعنا المقبل في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الوقت نفسه

ينبغي أن نكون واقعيين. فهذه هي البداية، وما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ومن الضروري إجراء المزيد من البحوث بشأن الجوانب التقنية والقانونية والعسكرية والأخلاقية قبل مواصلة النقاش.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على بيانه وعلى عباراته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثلة المكسيك، السيدة راميريز.

السيدة راميريز فالنزيولا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس، بتأكيد دعم وفد بلدي لكم في أداء مهامكم. كما أود أن أؤيد عبارات التضامن المهداة إلى وفدي جمهورية كوريا وتركيا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧، وهو التقرير الذي عرضه هنا اليوم رئيس الفريق العامل، الممثل الدائم لكوستاريكا. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن الفريق العامل، حسبما ورد في التقرير، هو بمثابة فرصة للدول والمنظمات الدولية والمشاركين من المجتمع المدني لإجراء مناقشات مفتوحة وشفافة وبناءة بشأن المسائل المتعلقة بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. كما أوضح التقرير، مرة أخرى، الأهمية والضرورة الملحة لإطلاق عملية موضوعية في هذا المجال. وبالتالي، فإننا نجد أنه من المؤسف للغاية أن العمل الذي سيبدأ غدا في إطار جدول زمني للأنشطة مازال لا يشمل المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، الذي يعرف بإسهامه القيم في مناقشاتنا. ولذلك، فإننا ندعو كلا من رئيس مؤتمر نزع السلاح والمنسقين المواضيعيين إلى إيلاء مزيد من التفكير لإشراك المجتمع المدني.

وأخيراً، نود أن نؤكد أهمية أن تقوم الوفود التي لم تقدم بعد إلى الأمين العام تقاريرها التي تتضمن آراءها بشأن كيفية تعزيز مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، تمثيلاً مع الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٤٦/٦٨، بتقديم هذه التقارير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة راميريز على بياحها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثلة أوروغواي، السيدة دوبوي.

السيدة غونزاليس (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): طُلبت السفارة دوبوي خارج المقر وهي تقدم اعتذارها؛ وسأخذ الكلمة باسم أوروغواي. لقد كان وفد بلدي حريصاً بوجه خاص على أخذ الكلمة اليوم للإعراب عن تقديرنا لتقرير رئيس الفريق العامل المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٦/٥٧، الممثل الدائم لكوستاريكا، السفير دينغو. ونحن نقدر الجهود التي بذلها سفير كوستاريكا، ونود أن نشير إلى أن بلده، مثل أوروغواي، مراقب في مؤتمر نزع السلاح. وبعد الالتزام الذي أبداه بلده في رئاسة الفريق العامل دليلاً واضحاً على أن جميع البلدان لها

مصلحة في المسائل المتعلقة بنزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، وعلى الدور البناء الذي يمكن أن تقوم به البلدان المراقبة في بلوغ هذا الهدف.

وإن قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي الهيئة العالمية للنظام المتعدد الأطراف، بسحب النقاش من مؤتمر نزع السلاح هو نتيجة لحالة الجمود الطويلة التي يمر بها هذا المحفل. ونؤيد النهج الذي اتخذته الجمعية العامة، والذي يتمثل في إعطاء جميع الدول فرصة المشاركة على قدم المساواة. وتشاطر الدول المراقبة لدى المؤتمر الشواغل إزاء المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية في مجالات الصحة والبيئة والسلام والأمن، فضلاً عن أثرها الإنساني. وتقف أوروغواي على أهبة الاستعداد للمساهمة بشكل فعال في جهود نزع السلاح النووي.

الرئيس: أشكر ممثلة أوروغواي على بياها. وأعطي الكلمة الآن للسفير أكرم، ممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، فاسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب وأن أقدر الطريقة التي تديرون بها هذه المهمة.

وأود في البداية أن أتقدم بتعازينا لوفدي تركيا وجمهورية كوريا على ما ألم بهما من كوارث مؤخراً.

ونود أيضاً أن نغتني هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لزميلينا سفير الجمهورية العربية السورية وشيلي، اللذين سينتقلان إلى وظيفتين مختلفتين، ونتمنى لهما كل التوفيق في مهامهما الجديدة.

ولا يتردد وفدي في تقدير البيان الرصين والبناء الذي ألقاه اليوم الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة، السيد مولر. وسوف ننظر بعناية في مقترحاته.

وقد طلبت الكلمة للإعراب عن موقف بلدي بشأن عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، كما ذكرت اليوم سفيرة كندا. ونحن نقدر أيضاً البيانات التي أدلى بها كل من الاتحاد الروسي بشأن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالفضاء الخارجي، وفرنسا بشأن الاجتماع المتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الذي عُقد في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وكوستاريكا بشأن الفريق العامل المفتوح العضوية. وسوف نعلق على هذه المسائل في مرحلة لاحقة.

وكما تعلمون، فقد صوتت باكستان ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٣/٦٧، المنشئ لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، واختارت عدم المشاركة فيه. وأود أن أبين بإيجاز الأسباب التي أدت إلى ذلك.

فأولاً، تؤمن باكستان إيماناً راسخاً بالدور المقرر الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لقضايا نزع السلاح. ونحن لا نحبذ إضعاف هذا الدور من خلال عمليات عالمية تقودها الجمعية العامة، لم يتم الاتفاق عليها بتوافق الآراء.

وثانياً، فقد كُلف فريق الخبراء الحكوميين بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، في ضوء الوثيقة CD/1299 والولاية الوارد بياها فيها، ولكن دون التفاوض بشأن هذه المعاهدة. ويرى وفد بلدي أن الوثيقة CD/1299، والمعروفة أيضاً بولاية شانون، قد تجاوزت فائدتها كأساس للمفاوضات، لأنها في المقام الأول غامضة بشأن مسألة مخزونات المواد الانشطارية، التي لم تعد مقبولة بالنسبة لنا، وكذلك الحال بالنسبة لعدة وفود أخرى، بسبب الحالة الأمنية في منطقتنا الإقليمية والسياسات التمييزية التي تنتهجها بعض البلدان.

وثالثاً، كان من الممكن بسهولة إسناد ولاية المناقشة المنوطة بفريق الخبراء الحكوميين إلى مؤتمر نزع السلاح. وفي الواقع، فإننا سنعقد مناقشات غير رسمية بشأن مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في إطار الجدول الزمني للأنشطة الذي تم اعتماده بتوافق الآراء في الآونة الأخيرة. وستُعقد هذه المناقشات غير الرسمية في إطار هيئة تمثيلية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وبالتالي فإنها سوف تحظى بالمزيد من الأهمية والمشروعية. أما فريق الخبراء الحكوميين، فإنه يقوم ببساطة بتكرار هذا العمل في هيئة غير شاملة للجميع، ولم يقدم أي قيمة مضافة إلى هذه المسألة.

ورابعاً، وفي حين أن فريق الخبراء الحكوميين يعمل على ما يسمى بالمسائل التقنية وإعداد توصيات بشأن الجوانب الممكنة لمعاهدة مقبلة، فإنه ينظر في مسألة واحدة فقط بمعزل عن المسائل الأخرى، من دون معالجة الشواغل الأساسية المتصلة بالأمن التي تمنع مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل متوازن وشامل. وبالتالي، فإن فريق الخبراء الحكوميين لا ينسجم مع الحقائق على أرض الواقع، ولا يقدم أي مساهمة نحو كسر الجمود المستمر الذي طال المؤتمر، الناشئ عن الشواغل الأمنية الوطنية للدول. وعلى أي حال، فإنه يصرف اهتمامنا عن إيجاد حلول بتوافق الآراء في المؤتمر، إذ إنه يوفر شعوراً زائفاً بإحراز تقدم بشأن مسألة واحدة فقط.

وخامساً، وبما أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تشارك جميعها في فريق الخبراء الحكوميين، فإن عمل هذا الفريق جزئي ويفتقر إلى الشمولية.

وأخيراً، وعلى الرغم من أن باكستان اختارت عدم المشاركة في فريق الخبراء الحكوميين، فهناك العديد من الأعضاء الآخرين في المؤتمر الذين لديهم قدرات نووية كبيرة وليسوا ممثلين في الفريق. وهذه الدول لديها مصلحة هامة في المعاهدة المقبلة، وليس من المتوقع أن تؤيد نتائج الفريق دون المشاركة في مداولاته.

لقد أبرزت هذه النقاط تسجيلاً للموقف لكي أوضح تماماً أن باكستان لن تكون ملزمة، بأي شكل من الأشكال، بأن تنظر في أي توصيات أخرى قد يقدمها فريق الخبراء الحكوميين أو أن تؤيدها. ومفتاح الجمود الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح يكمن في معالجة الشواغل الأمنية للدول الأعضاء فيه، وليس فرض حلول غير واقعية من الخارج.

وبعد قولي هذا، أود أن أؤكد أن باكستان لا تزال ملتزمة بالمشاركة النشطة والبناءة في أعمال المؤتمر، بما في ذلك في فريقه العامل غير الرسمي، وكذلك في المناقشات غير الرسمية في إطار الجدول الزمني للأنشطة، من أجل تمهيد السبيل لتحقيق تقدم بشأن جميع بنود جدول الأعمال، بما في ذلك ما يتعلق بالمواد الانشطارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان على بيانه وعلى عباراته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. ولدي خمسة متكلمين آخرين في قائمتي. وأعطي الكلمة الآن للسفير شميد ممثل سويسرا.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة لما قدمه من مساهمات قيمة بشأن تنشيط المؤتمر ومن مقترحات في هذا الصدد. وتبدو لنا هذه المقترحات ذات أهمية بالغة، وسنعود إليها في الوقت المناسب. وأود أيضاً أن أشكر المتكلمين الذين أبلغوا عن عمليات مختلفة تتصل بأنشطة المؤتمر.

وأود أن أشكر السيد فاسيلييف - ويسعدني أن أرحب به شخصياً اليوم - على بيانه هذا الصباح وعلى العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، لا سيما التقرير الذي اعتمده. وتحتوي هذه الوثيقة على عدد كبير من التوصيات المهمة، وستبرز أهميتها بلا شك عندما يتناول المؤتمر موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، في إطار الجدول الزمني للأنشطة.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لزميلتنا السفيرة غولبيرغ على تقريرها عن الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في مسألة وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأود أن أشكرها على الالتزام بهذه المسألة، والتي تُعد أساسية بالنسبة لعمل المؤتمر، ونأمل أن تساعد على المضي قدماً بهذه المسألة في المؤتمر كذلك.

وأود الآن أن أبدي بضعة تعليقات جوهرية بشأن الفريقين العاملين اللذين سنحت لوفدي الفرصة للمشاركة فيهما مباشرة. وأود بداية أن أتقدم بالشكر إلى السفير دينغو على عرضه تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونود أيضاً أن نعرب عن خالص تقديرنا له على رئاسة هذا الفريق العامل، الذي عقد اجتماعه في عام ٢٠١٣، وعلى طريقته الاحترافية في توجيه أنشطة الفريق وفي اعتماد تقريره. وفي رأينا أن جهود

الفريق كانت بناءً ومثمرة. فقد قام بتيسير تبادل موضوعي للآراء بشأن نزع السلاح النووي فيما بين الدول وكذلك مع المجتمع المدني. وقد اتسمت مداولات الفريق بمناقشات تفاعلية ثرية، تنم عن أهمية هذا التبادل في الآراء وعن الحاجة إلى إجراءاته.

وبعكس التقرير الضخم الذي اعتمده الفريق العامل بتوافق الآراء ثراء المناقشات والأجواء الإيجابية التي سادت خلال المحادثات. وأسهم هذا التقرير، إلى جانب مختلف ورقات العمل التي عرضت على الوفود للنظر فيها، في إحراز تقدم في مناقشة العديد من المسائل وفي تحديد المجالات التي تستدعي مزيداً من التفكير على وجه الخصوص. وكانت المناقشات المتصلة بمختلف النهج التي تتيح التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، في رأينا، مفيدة على وجه الخصوص وعززت فهمنا لمختلف المفاهيم ولقيمة كل منها وترابطها فيما بينها. ويمكن أن يُقال الشيء نفسه عن عملية تحديد الجوانب السياسية والقانونية، التي ستكون حيوية في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل من أجل إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

ولم يكن الفريق العامل بالطبع هدفاً في حد ذاته: فقد طرح عدداً كبيراً من الملاحظات بشأن كيفية توجيه المناقشات بشأن نزع السلاح النووي، وينبغي الآن النظر في هذه الملاحظات بتعمق.

ويحدونا الأمل في أن يأخذ المؤتمر في الاعتبار نتائج الفريق العامل عندما يبدأ في المناقشات بشأن نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالاقترح الذي أدلى به صباح اليوم الأمين العام بالنيابة للمؤتمر بشأن عقد محفل لنزع السلاح النووي مع المجتمع المدني؛ وهو اقتراح نجده ذا أهمية كبيرة.

وأخيراً، فقد أشار الفريق العامل إلى توقعات المشاركين فيما يتعلق بإجراء مناقشة موضوعية بشأن نزع السلاح النووي وبدء حوار بشأن كيفية المضي قدماً بالمفاوضات في هذا المجال. وهذه الأداة يمكن أن تكون مفيدة للمجتمع الدولي مرة أخرى في المستقبل.

وبالانتقال إلى موضوع آخر، نود أن نشكر زميلنا السفير سيمون - ميشيل على توفير القيادة الضرورية لتنظيم جلسة غير رسمية في الأسبوع الماضي بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وأن نشيد به على الطريقة التي أدار بها مناقشاتنا. وقد شهد هذا الاجتماع الأولي المتعدد الأطراف بشأن الموضوع مشاركة نشطة من جانب الوفود والمجتمع المدني. فقد أكدت التبادلات في الآراء أهمية الموضوع ومدى ملاءمة اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة باعتبارها إطاراً متعدد الأطراف للدفع بالمناقشات إلى المستوى التالي.

وفي حين أن المبادلات أدت إلى إجراء مناقشات أكثر تعمقاً بشأن بعض النقاط وإلى التركيز على بعض المواضيع، فإنها قد أبرزت أولاً وقبل كل شيء مدى تعقّد المسألة؛ وسيكون من الضروري دون شك مواصلة النظر في مختلف المسائل التي أثيرت في الأسبوع الماضي. وأبرزت

المناقشات أيضاً جوانب معينة، مثل مفهوم الرقابة البشرية الفعالة والاستعراض القانوني لأساليب ووسائل الحرب.

وهذا يؤدي بنا إلى استنتاج أنه من الضروري والمناسب لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة مواصلة جهودها في هذا المجال وتعميقها، ونأمل أن يتخذ اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، هذا المنحى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير شميد على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير إندونيسيا.

السيد يوسوب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، في البداية يود وفد بلدي أن ينضم إلى السفراء الآخرين في الإعراب عن خالص تهانئنا لكم على عملكم الممتاز.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يعرب عن تقديره للسفير مانويل دينغو على تقريره الشامل عن أنشطة الفريق العامل المفتوح العضوية. فقد أتاح هذا الفريق، الذي اجتمع في أيار/مايو وحزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٣، الفرصة للخبراء من الحكومات والمجتمع المدني لدراسة القضايا وتبادل الأفكار ووضع مقترحات لسد فجوة الخلافات والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

ويعطي ما أنجزه الفريق العامل من ورقات عمل وتقرير لمحة عامة عن العناصر المفيدة والنهج العملية الكفيلة بالمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف التي تقدم مدخلات ذات قيمة لمداولاتنا. وفي انتظار بدء برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، ستكون هناك ميزة في مواصلة الفريق العامل لأشغاله.

وكملاحظة أخيرة، أود أن أنقل إليكم أن أسبوع إحياء ذكرى إعلان مابوتو+١٥ يجري تنظيمه الآن في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو. وإعلان مابوتو+١٥ هو سلسلة من أربعة أنشطة ترمي لإبراز القضايا الرئيسية في إطار اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد التي سينظر فيها في حزيران/يونيه في مؤتمر استعراض مابوتو. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغكم بأن إكوادور وإندونيسيا، بصفتهم الرئيسين المشاركين للجنة الدائمة للاتفاقية المعنية بالموارد والتعاون والمساعدة، سيعقدان بالتعاون مع وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية مناسبة بعنوان "ما بعد مابوتو: مستقبل التعاون والمساعدة في إطار اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد". وستعقد هذه المناسبة اليوم، ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، من الساعة ١٥:٠٠ إلى الساعة ١٧:٠٠ في غرفة الاجتماعات ٣ بمركز جنيف الدولي للمؤتمرات. ويحدونا أمل صادق في أن تتمكنوا من الحضور والمشاركة في هذه المناسبة بعد ظهر اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بالشكر لسفير إندونيسيا على كلمته وعلى عباراته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا السيد ماكونفيل.

السيد ماكوفيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إن الوفد الأسترالي يعرب عن شكره على ما تبذلونه من جهود كبيرة للمضي قدما بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وعلى جميع عملكم الدؤوب بالنيابة عنا.

كما نوجه تعازينا لشعبي تركيا وجمهورية كوريا.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة على ما قدمه من مساهمة تحفز على التفكير، وتنتقل إلى التأمل مليا، في وقت لاحق، في الأفكار التي قدمها السيد مولر.

كما نود أن نشكر المتحدثين الأربعة اليوم، ونعرب عن تقديرنا لما قدموه من مساهمات فنية. وعلى وجه الخصوص، نود أن نبدي تعليقات على عملية فريق الخبراء الحكوميين بشأن إبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وأيضا على عملية الفريق العامل المفتوح العضوية.

وفيما يتعلق بفريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، نود أن نشكر رئيسه، السفارة غولبيرغ، على التقرير الذي قدمته عن الدورة الأولى لاجتماع الفريق. ويمكن أن يشهد الوفد الأسترالي، برئاسة السفير وولكوت، على مهارة السفارة غولبيرغ ومهنتها كرئيسة في كفاءة أن نتمكن من إحراز تقدم جيد في طائفة من المسائل التي نوقشت، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتعاريف والتحقيق. ويمكن لإبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، يمكن التحقق منها بفعالية، تحقيق فوائد كبيرة بالنسبة لأمن جميع الدول، مما يعزز الهدف المزدوج المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وترحب أستراليا بالفريق لأنه يتيح فرصة ثمينة لإحراز تقدم بشأن هذا العنصر البالغ الأهمية المتمثل في معادلة نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي فرصة لتركيز المناقشات من الناحية التقنية على تحديد العناصر العملية لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية. وفي حين أن هذا العمل سيؤدي حتما إلى إثارة قضايا سياسية أوسع، فإننا بحاجة إلى مواصلة تركيز العمل على النواحي العملية والتقنية. وفي نهاية عمل الفريق، نأمل أن تتضح القضايا الرئيسية التي ستتطلب مفاوضات وأن يسود شعور أفضل بالطريقة التي قد نتمكن بها من تجاوز هذه الاختلافات. ونتطلع إلى استئناف الدورة الثانية للفريق في ١١ آب/أغسطس.

وفيما يتعلق بالفريق العامل الأول المفتوح العضوية، أود أن أشكر الرئيس، السفير دينغو، على موجزه الذي قُدم لنا اليوم وعلى مهارته وتفانيه في رئاسة عملية الفريق العامل في عام ٢٠١٣ بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي.

وكان من دواعي سرور أستراليا أنها أسهمت في عملية الفريق العامل ودعمتها. ولا يمكننا إحراز تقدم بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، إلا من خلال إجراء مناقشات مفتوحة وبناءة تشمل أكبر عدد ممكن من الأطراف. وعندما ننظر في مسألة المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف،

علينا إدراك أن التدابير المتعددة الأطراف المقبلة سوف تقوم على ما تم إنجازه في الماضي ولن تنشأ من فراغ. والحقيقة هي أن التدابير الثنائية والمتعددة الأطراف ستظل جزءا هاما من هذه التوليفة. وبمكنتنا أن نرى أين اضطلعت التعددية بدورها فعلا في تحديد الأسلحة النووية، ولكنها لم تحقق كامل إمكاناتها بعد فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وتتفاوت الآراء بشأن كيفية تحقيق تلك الإمكانيات، بسبل منها نحث لبنات البناء الذي أشير إليه عدة مرات اليوم، وهذا هو رأي أستراليا، أو بالانتقال مباشرة إلى الحظر. وأيّا كانت الطريقة المتبعة، فإنه يتعين مواجهة المشكلة نفسها، بما في ذلك كيفية كفالة عدم إجراء مزيد من التجارب النووية - عن طريق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - وكيفية كفالة التوقف عن إنتاج المواد الانشطارية أو توجيهها لأغراض صنع الأسلحة.

وسياأتي يوم يتعين علينا فيه إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على هذا الجانب الأساسي جدا، وكفالة انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لديها مخزونات صغيرة، والدول غير الموقعة على تلك المعاهدة والحائزة للأسلحة النووية، وانضمام جميع الدول إلى إقامة الحظر وتنفيذه فعليا، والأهم من ذلك، كفالة أن يكون لدينا نظام للتحقق يدعم الحظر.

وتظل أستراليا مهتمة بالعمل مع الوفود من أجل دعم مبادرات من قبيل الفريق العامل. ونلاحظ أنه بينما لا نزال عند رأينا بأن هذه العملية بذاتها بلغت في عام ٢٠١٣ نتيجة منطقية، فإننا نتطلع إلى العمل على مزيد من الأفكار والترحيب بالمبادرات الأخرى للحفاظ على قوة الدفع في الماضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي، بما في ذلك في وقت لاحق من هذا الأسبوع في إطار الجدول الزمني لأنشطة المؤتمر. ومرة أخرى، تود أستراليا أن تغتنم هذه الفرصة لتتقدم بشكرها إلى رئيسة فريق الخبراء الحكوميين على تقريرها المفيد جدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير ماکونفيل من أستراليا على كلمته وعلى عباراته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة تركيا، السيدة كاسناكلي.

السيدة كاسناكلي (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، لقد طلبت الكلمة لأشكركم على ما أبدىتموه من عبارات التعاطف والمواساة في حادث المنجم المأساوي الذي وقع في بلدي في الأسبوع الماضي. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني للسفراء والزلاء الذين قدموا التعازي اليوم، فضلا عن الزلاء والأصدقاء الآخرين الذين أعربوا عن تضامنهم من قبل في مناسبات مختلفة. وتلك الكلمات والمشاعر تحظى، في هذه الأوقات العصيبة، بتقدير كبير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كاسناكلي على كلمتها، وعلى عباراتها الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا، السيد جارفياهاو.

السيد جارفياهاو (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيكم على توليكم الرئاسة وعلى الجهود الحميدة التي بذلتوها في الأسابيع الأخيرة في مؤتمر نزع السلاح.

ونتقدم بتعازينا إلى تركيا وجمهورية كوريا عن الكوارث التي حلت بهما مؤخرا. ونشكر الأمين العام بالنيابة، السيد مولر، على مساهمته اليوم وعلى الاقتراحات المبتكرة التي قدمها للمؤتمر.

كما نشكر جميع المتحدثين اليوم على ما قدموه من إحاطات شاملة.

وفيما يتعلق بفريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن من دواعي سرور فنلندا أنها زودت الفريق بخبير من عندها. ونحن ندرك، كما أشارت السفيرة غولبيرغ، أن العمل بدأ بشكل جيد للغاية. وقد استطاع الفريق، في دورته الأولى، أن يركز في جو جيد وبناء على بعض المسائل التقنية جدا المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، من قبيل تعريف المواد الانشطارية وآليات التحقق. ولا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل، من قبيل نطاق المعاهدة، والجوانب القانونية، وما إلى ذلك. وفي هذه المرحلة نثق في أن فريق الخبراء، بقيادة الرئيسة السفيرة غولبيرغ، سيكون قادرا على استكشاف مختلف جوانب المعاهدة بدقة وإصدار تقرير مفيد جدا للجمعية العامة والمؤتمر، ومفيد جدا أيضا، في آخر الأمر، للمفاوضات المقبلة بشأن هذه المعاهدة.

وفيما يتعلق بالفريق العامل المفتوح العضوية الذي قدم السفير دينغو تقريراً بشأنه، وجدنا أن الفريق العامل يشكل مثالا جيدا للكيفية التي يمكن بها تنظيم المناقشات بطريقة صريحة وشفافة وشاملة ومثمرة رغم الاختلافات في آرائنا في بعض الأحيان. وقد اتسمت مشاركة المجتمع المدني بالأهمية وصبغت مداولاتنا بنكهة تدعو إلى الاستبشار. وكانت فنلندا سعيدة بالمشاركة في الفريق العامل بصفتها أحد أصدقاء الرئيس.

والاجتماع المتعلق بنظم الأسلحة المستقلة الفتاكة، الذي يعقد في إطار الاتفاقية المتعلقة بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، والذي جرى الأسبوع الماضي بقيادة السفير الفرنسي سيمون - ميشيل، وفر فرصة طيبة للاستكشاف وتعلم المزيد عن هذه المسألة. ونحن على استعداد لمواصلة هذا العمل في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل فنلندا على كلمته وعلى عباراته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن، أود أن أعطي الكلمة للسفير فارما ممثل الهند.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة خلال رئاسة اليابان، فإننا نود أن نعرب عن أحر التهنية لكم ولفريقكم، وأن نعبر لكم عن بالغ تقديرنا على الطريقة التي تديرون بها أعمالنا، سواء في أواخر الدورة الأولى أو في بدء الدورة الثانية لهذا المؤتمر.

واسمحوا لي أن أنضم إليكم في الإعراب عن تمنياتنا الطيبة لسفيري سورية وشيلي لأتھما سيغادراننا لتولي مهام جديدة.

ونعرب أيضا عن تعازينا للخسائر المأساوية في الأرواح في تركيا وجمهورية كوريا.

ويسرنا بالغ السرور أن نقدر مشاركة السفير فاسيليف في مؤتمر نزع السلاح وأن نرحب به في المؤتمر. وقد استمعنا إلى تقريره ببالغ الاهتمام. وقد أولت الهند اهتماما بتقرير فريق الخبراء الحكومي المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة. ولاحظنا أيضا أن الفريق لم يكن شاملا بما فيه الكفاية ليضم إليه الدول الأخرى التي ترتاد الفضاء، مثل الهند، والتي كان بإمكانها إثراء تشكيلة الفريق ومناقشاته. ونعتقد أن تقرير الفريق سيشكل مساهمة هامة، بما في ذلك في هذا المنتدى، الذي هو في الواقع منتدى تفاوضي، في وقت نمضي قدما بجهودنا الرامية إلى بدء العمل في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونود أن ننضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى السفير دينغو ممثل كوستاريكا على عرضه أمام المؤتمر تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية الذي اجتمع العام الماضي في جنيف. وعلى الرغم من أنه كانت لدينا شواغل معينة بشأن المبادرات الموازية لمؤتمر نزع السلاح، فقد شاركت الهند في الفريق العامل، ونود أن ننوه ونشيد بصفة خاصة بالطريقة التي أدار بها السفير دينغو أعمال الفريق العامل، الأمر الذي أتاح القيام بعملية جامعة وإجراء مناقشة شاملة.

ويتضمن تقرير الفريق العامل عدة اقتراحات هامة، منها اثنان قدمتهما الهند، وهما: أهمية وضع إطار متعدد الأطراف متفق عليه يشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك ضرورة وضع برنامج زمني لإزالة الأسلحة النووية بشكل كامل.

ورغم ملاحظتنا أن العملية جامعة، فلا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن خمس دول على الأقل من الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تشارك في المناقشات. ونعتقد أن أي مناقشة بشأن نزع السلاح النووي ينبغي أن تشمل أكبر عدد من الدول، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من المناقشات والنتائج اللاحقة التي سيتعين على جميع الدول تنفيذها، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وإذ أيدت الهند القرار الذي أُحيل به التقرير إلى المؤتمر، فإنها أعربت أيضا عن رأيها القاضي بأن التأييد لا يمس برأينا في أن المؤتمر هو المنتدى المناسب للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، نرحب بتقرير الفريق العامل باعتباره مساهمة نأمل أن تزيد من إثراء المناقشات أثناء المؤتمر والمضي به في اتجاه بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي.

وقد لاحظنا باهتمام الاقتراحات التي قدمها اليوم الأمين العام للمؤتمر بالنيابة. وسوف ننظر فيها بتمعن بعد أن نتلقى اقتراحاته كتابةً. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أعرض عليكم الآراء العامة للهند بشأن هذا الموضوع.

إننا نعتقد تماماً أن هناك مجالا كبيرا لتحسين أساليب عمل هذا المؤتمر. وسنشارك في المناقشات لنرى كيف يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحسين أساليب عمل المؤتمر، مع مراعاة مختلف الاقتراحات، بما في ذلك الاقتراحات التي قدمها الأمين العام بالنيابة. ولكن لا ينبغي المضي قدما بهذه العملية من خلال المناقشات بين الدول الأعضاء والأمين العام، بل فيما بين الدول الأعضاء نفسها؛ فهي، في نهاية المطاف، هيئة يقودها الأعضاء. ونحن مستعدون للنظر في جميع الاقتراحات شريطة ألا تتغير السمة الأساسية لهذا المؤتمر، باعتباره هيئة تفاوضية تحكمها قاعدة التوافق في الآراء وتضم جميع الدول الهامة عسكريا، ولا السمة الأساسية التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وبالتالي، فهو هيئة تعلق عليها أهمية كبيرة. وإذا كان ينبغي تغيير الطابع الأساسي للمؤتمر، فإننا نرى أن ذلك يقتضي عقد دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة. بيد أنه في ظل مجمل هذه الملاحظات، نعرب عن استعدادنا للنظر في مختلف الاقتراحات التي قدمها الأمين العام بالنيابة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير فارما من الهند على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر، السيد خليف.

السيد خليف (الجزائر): في البداية، وبما أن رئاستكم تقترب من نهايتها، يود الوفد الجزائري أن يُعرب لكم عن شكره العميق على الجهود التي بذلتوها خلال فترة رئاستكم للمؤتمر.

(تكلم بالفرنسية)

لم يكن من المقرر أن يتحدث وفد الجزائر في هذه المرحلة، ولكن البيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون قد ألهمتنا، ونود في هذا الصدد أن نثير مسألتين.

أولاً، لقد أحطنا علما بالأفكار المفيدة للغاية التي قدمها إلينا الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح بشأن كيفية تحسين أداء المؤتمر، ونود أن نشكره على التزامه تجاه المؤتمر، وبالتالي تجاه نزع السلاح بحد ذاته، وعلى مساهمته في تحقيق هذه الغاية.

وإن وفد الجزائر منفتح على أي مبادرة للشروع في مناقشات بشأن كيفية تحسين أداء المؤتمر بغية التغلب على حالة الجمود. بيد أن المشاكل التي تعوق تقدمنا، حسبما لاحظها الأمين العام بالنيابة نفسه، أعمق وتتخطى حدود جدران قاعة الاجتماعات هذه. فهي تنبع من سياسات الردع النووي التي تتبعها الدول النووية. فالمشكلة ستبقى قائمة حتى ولو تمكنا من تحسين أداء المؤتمر، فهذه التحسينات لن تمكنا من المضي قدما ومن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للعمل.

ثانياً، لقد استمعنا باهتمام كبير إلى التقارير التي قدمها سفراء كوستاريكا وروسيا وفرنسا وكندا فيما يتعلق بالفريق العامل المفتوح العضوية المعني بنزع السلاح النووي، ونظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، والشفافية في شؤون

الفضاء الخارجي. وينطوي إنشاء هذه المجموعات على شاغلين أساسيين. فهو يعكس، أولاً، أهمية المسائل التي ناقشتها المجموعات، وثانياً، والأهم من ذلك، عدم استجابتنا لنداءات المجتمع الدولي التي تدعونا إلى الوفاء بالولاية المنوطة بنا.

وبالنظر إلى الآفاق التي تتخطى المقتضيات الرسمية لتقدم التقارير، نود أن نبين الأغراض الكامنة وراء تلك الممارسة. وينبغي ألا يقتصر عمل مؤتمر نزع السلاح، الذي يمثل الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي، على تقديم موافقات تلقائية. فنحن بحاجة، في مداولاتنا، سواء في الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل أو في المناقشات المواضيعية غير الرسمية، إلى التفكير جدياً في التوصيات التي قدمتها هذه المجموعات من أجل المضي قدماً بالمفاوضات ووضع برنامج عمل عالمي متوازن يراعي المصالح الأمنية للجميع وكفالة أن يكون المؤتمر حقا الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد خليف ممثل الجزائر على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس، السيد غرينيفيتش.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): بما أن هذه هي المرة الأولى، سيدي الرئيس، التي يتحدث فيها وفد بلدنا خلال فترة رئاستكم، فسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذه المسؤوليات. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفد بلدنا الكامل في تنفيذ ولايتكم. ونود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في التعبير عن تعازينا لشعبي جمهورية كوريا وتركيا. ونود أيضاً أن نشكر السيد فاسيلييف، والسيدة غولبيرغ، والسيد سيمون-ميشيل، والسفير دينغو، على المعلومات التي قدموها عن أعمال مختلف المحافل الدولية التي ترتبط أنشطتها باختصاص مؤتمر نزع السلاح.

وأود الآن أن أدلي ببعض التعليقات الموجزة عن النتائج التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ولا تشاطر بيلاروس الوفود الأخرى تفاهلها بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل، ولهذا السبب امتنع وفد بلدنا عن المشاركة أثناء النظر في مشروع القرار ذي الصلة في دورة السنة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة للأمم المتحدة. ولدينا عدد من الملاحظات بشأن تنظيم الفريق وعمله. أولاً، نحن لا نتشاطر الرأي بشأن التقييم المتعلق بالشفافية. ونعتبر أن إبقاء المعلومات عن البلدان التي شاركت في أعمال هذا المحفل سرا أمر مؤسف. وعلاوة على ذلك، وفي حين ذكر أن ممثلي المجتمع المدني شاركوا في أعمال الفريق، فلا تتوافر أي معلومات عن هذا الأمر في التقرير النهائي. ونحن ندرك أسباب ما حصل. فالأشخاص الذين يقفون وراء هذا النهج الجديد في المناقشة فضلوا إبقاء العدد الحقيقي للمشاركين سرا. وفي تقديرنا، فإن العدد الإجمالي للوفود التي شاركت في الفريق العامل لم يتجاوز العدد الذي يشارك عادة في مؤتمر نزع السلاح. وهذا الأمر يؤكد البرهان على أن فرص نجاح السبل المعتمدة في الدراسة لبناء عالم خال من الأسلحة النووية من دون مشاركة البلدان الرئيسية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، ضئيلة. وثانياً،

يتوخى بلدنا الحذر إزاء أي عمليات موازية من شأنها أن تقوض أهمية الآليات القائمة وهيئات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمر. لقد أيدنا دائما عمليات التفاوض بشأن نزع السلاح النووي. ولكن سيكون من الأفضل، في المستقبل، أن تنظم تلك العمليات بمشاركة جميع العناصر الفاعلة الرئيسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غرينيفيتش ممثل بيلاروس على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأود أن أعطي الكلمة الآن للسفير آهن ممثل جمهورية كوريا.

السيد آهن يونغ - جيب (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم جزيل الشكر على كلماتكم الطيبة فيما يتعلق بضحايا حادث العبارة الذي حصل مؤخرا في جمهورية كوريا. كما أقدر التضامن الذي أبدته كندا، وفرنسا، وميانمار، وهولندا، والمكسيك، وباكستان، وأستراليا، وفنلندا، والهند، وبيلاروس، والعديد من الوفود الأخرى الحاضرة في هذه القاعة بشأن هذه المسألة. أشكركم من أعماق قلبي.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونيه على نحو تام في عمليات مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك أنشطة الأفرقة العاملة، وأفرقة الخبراء الحكوميين، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وآمل بإخلاص أن تُجرى مناقشات ومفاوضات موضوعية ومثمرة تحت قيادتكم القديرة وقيادة الرؤساء الآخرين لهذا العام، ورؤساء الأفرقة العاملة، إلى جانب المشاركة النشطة من جانب جميع الوفود لدى المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأود أن أعطي الكلمة الآن لممثل مصر، السيد الملا.

السيد الملا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في مستهل حديثي أن أشكر الأمين العام بالنيابة لمؤتمر نزع السلاح، السيد مولر، على ملاحظاته البناءة، التي تنبع من رغبة في تنشيط عمل المؤتمر. ويود وفد بلدي أن يشكر سفراء الاتحاد الروسي وكندا وفرنسا وكوستاريكا على عروضهم الممتازة والعمل المنجز تحت قيادتهم في مختلف المنتديات.

وقد شاركت مصر في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، واجتماع الخبراء المعني بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الذي عقد في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي. واسمحوا لي أن أدلي بتعليق موجز عن عمل الفريق العامل المفتوح العضوية. فالبراعة التي أبدتها الفريق العامل في المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي تكمن في أنه يشكل منبرا لجميع أصحاب المصلحة كي يقدموا آراءهم بحرية ويتبادلوا الأفكار بشأن كيفية الاقتراب بالاجتماع الدولي إلى نزع السلاح النووي. ونود أن نشيد بالسفير دينغو على تقريره الممتاز وحسن إدارته للمناقشات، مما أتاح لجميع المشاركين فرصة التعبير عن

مواقفهم والخروج بتقرير مرحلي شامل لجميع المسائل. وستحاول مصر، بصفتها منسقا للمناقشات حول الشؤون النووية في الاجتماعات غير الرسمية لهذا الأسبوع، الاستفادة من جميع الموارد المتاحة، بما في ذلك على وجه الخصوص تقرير الفريق العامل.

السيد الرئيس، بما أن هذه الجلسة هي الجلسة العامة الأخيرة في ظل رئاستكم، فيود وفد بلدي أن يشكركم على كل ما بذلتموه من جهود للمضي قدما بأعمال المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السيد بوك.

السيد بوك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أولا، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أنضم إلى الوفود الأخرى في التعبير عن تعازي الولايات المتحدة القلبية حيال مأساة العبارة التي أصابت جمهورية كوريا ومأساة المناجم التي أصابت تركيا. وإننا نحمل ضحايا هاتين المأساتين في عمق وجداننا وصلواتنا.

السيد الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي يتحدث فيها وفد بلدي خلال فترة رئاستكم، فأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكركم على قيادتكم الشجاعة التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة المتقدمة في الدورة، وليس بأقل من ذلك جهودكم من أجل إطلاق الجزء الثاني من العملية المزدوجة المسار للجدول الزمني للأنشطة التي نتطلع إلى بدئها هذا الأسبوع تحت قيادة السفير المصري. ونحن نتطلع كثيرا إلى تلك المناقشات التي ستبدأ يوم غد. ولقد استمع وفد بلدي باهتمام إلى التعليقات والاقتراحات التي تقدم بها هذا الصباح الأمين العام بالنيابة، السيد مولر. وسنعمد إلى دراستها وسنكون على استعداد لتلقم تعليقات خلال هذه الدورة. وأود أن أقول أننا بدراسة بعض التوصيات سننظر مليا في المقترحات في سياق الطابع الفريد لمؤتمر نزع السلاح بصفته هيئة تفاوضية بين الدول الأعضاء. وانطلاقا من هذه الرؤية سننظر في تلك التوصيات والأفكار الهامة.

وأود أن أعود بإيجاز إلى بعض ما جاء في المناقشات التي جرت صباح هذا اليوم وأن أؤكد مدى تقدير الولايات المتحدة للمشاركة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي عقد دورته الأولى تحت القيادة القديرة للسفيرة غولبيرغ. ولقد تبين لنا أن تلك المناقشات مثمرة ومفيدة، ونتوقع حقا أن تكون مفيدة للغاية للاسترشاد بها في المناقشات التي نتطلع إلى إجرائها في المؤتمر، بما في ذلك في إطار الجدول الزمني للأنشطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. هل من وفد آخر يرغب في الإدلاء ببيان؟ يبدو أنه لا أحد يرغب في ذلك.

وبما أن هذه الجلسة هي الجلسة العامة الأخيرة في ظل رئاسة اليابان، فاسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية الموجزة. ولا بد لي من القول، أولا وقبل كل شيء، إنه كان شرفا لي أن أخدمكم بصفتي رئيسا لهذه الهيئة المتميزة. فاليابان تحترم مؤتمر نزع السلاح وتقدر

قيمته لأن لبلدي تاريخاً متميزاً فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وهو يولي اهتماماً كبيراً لنزع السلاح بوصفه ركيزة رئيسية لسياسته الخارجية. وهذا المحفل قائم على علة وجود متينة ذلك أنه لا يمكن تحقيق عالم أكثر أمناً وخال من الأسلحة النووية دون إحراز مزيد من التقدم في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من أن احتمال بدء تلك المفاوضات غير واضح حالياً، فما زلت أعتبر الاتفاق على جدول زمني للأنشطة خطوة متواضعة ولكن إيجابية لأعمال المؤتمر. والنتيجة ليست مرضية، لكنها أتت بفعل تنازلات قام بها جميع الدول الأعضاء، وأود أن أتوجه بخالص الشكر لكم جميعاً على ما أبدىتموه من مواقف بناءة. وفي الوقت نفسه، أود أن أكرر أن هذا ليس الهدف في حد ذاته. فنحن بحاجة، من أجل الوفاء بتوقعات المجتمع الدولي، إلى الاستفادة على أفضل نحو ممكن من الاجتماعات الموضوعية المقبلة بغية الحفاظ على خبراتنا وتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات في المستقبل. وإدراكاً لهذا الأمر، أتطلع إلى مشاركتنا في تلك الاجتماعات اعتباراً من يوم غد.

ثانياً، وفيما يتعلق بالفريق العامل الرسمي المعني بإعداد برنامج للعمل، أجرينا مناقشة بالأمس تحديداً استمعت إليها باهتمام بالغ. فالمهمة صعبة، لكنني ما زلت ملتزماً بالمساهمة في إجراء المزيد من المناقشات تحت إشراف السفير غاليغوس والسفير وولكوت، لأن المسؤولية عن ذلك لا تقع عليهما فحسب إنما هي أيضاً مسؤوليتنا كلنا.

وأشكر أيضاً الأمين العام بالنيابة، السيد مولر، على البيان السديد الذي أدلى به اليوم، والذي تضمن مجموعة متنوعة من الأفكار الملموسة كي ننظر فيها. وأؤيد بحزم ما أعرب عنه من إرادة قوية على تنشيط عمل هذا المحفل ورغبة شديدة في القيام بذلك، وإنني ملتزم بصفتي أحد الرؤساء الستة لهذه الدورة بمواصلة العمل مع الأمين العام بالنيابة.

ثالثاً، اسمحوا لي أن أشير إلى جانب آخر من فترة رئاستي، تجلّى في روح تنم عن براعة في التعاون بين الرؤساء الستة للدورة، اقتداء بالرؤاسات السابقة. فقد ظل فريق الرؤساء يعمل هذه السنة بوصفه عنصراً رئيسياً، وإن لم يكن ذلك نظاماً رسمياً. وهو لا يزال يواصل عمله كل سنة منذ عام ٢٠٠٦، وقد نشأ نتيجة شعور بالضرورة الملحة للتصدي للركود الطويل للمؤتمر. وطالما لا يزال الجمود مستمراً، فينبغي ألا نفقد هذا الشعور بالضرورة الملحة، علماً منا بوجود سبب وجيه يقضي بأن يعمل فريق الرؤساء بنشاط.

وإذ أتنازل عن منصبني للسفير تيلوبيردي ممثل كازاخستان، أؤكد له استمرار مشاركتي. وأخيراً، أود أن أشكركم جميعاً على ما قدمتموه لي من دعم وتعاون قويين، كما أود أن أشكر موظفي المؤتمر والمترجمين الشفويين وأعضاء الأمانة.

وبهذا نختم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء المقبل ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً، برئاسة كازاخستان.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.